نشرية تصدر عن
مركز المرأة العربية للتدريب
والبحوث - كوثر
مـــاي/مايو - 2020

كوثريات

عـــدد - 76

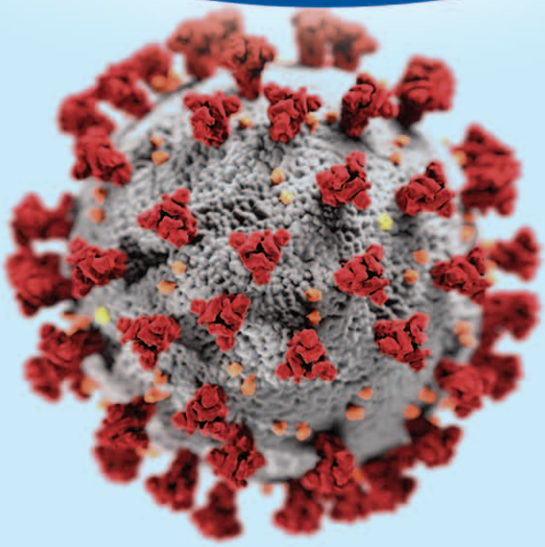

المجتمع المدني في مواجهة الوبـــاء

الفـاعل و«الفـاقـد المـدنـي»

المجتمع المدني في مصر في مواجهة «الكورونا»

تحركات افتراضية وتقييد على الأرض

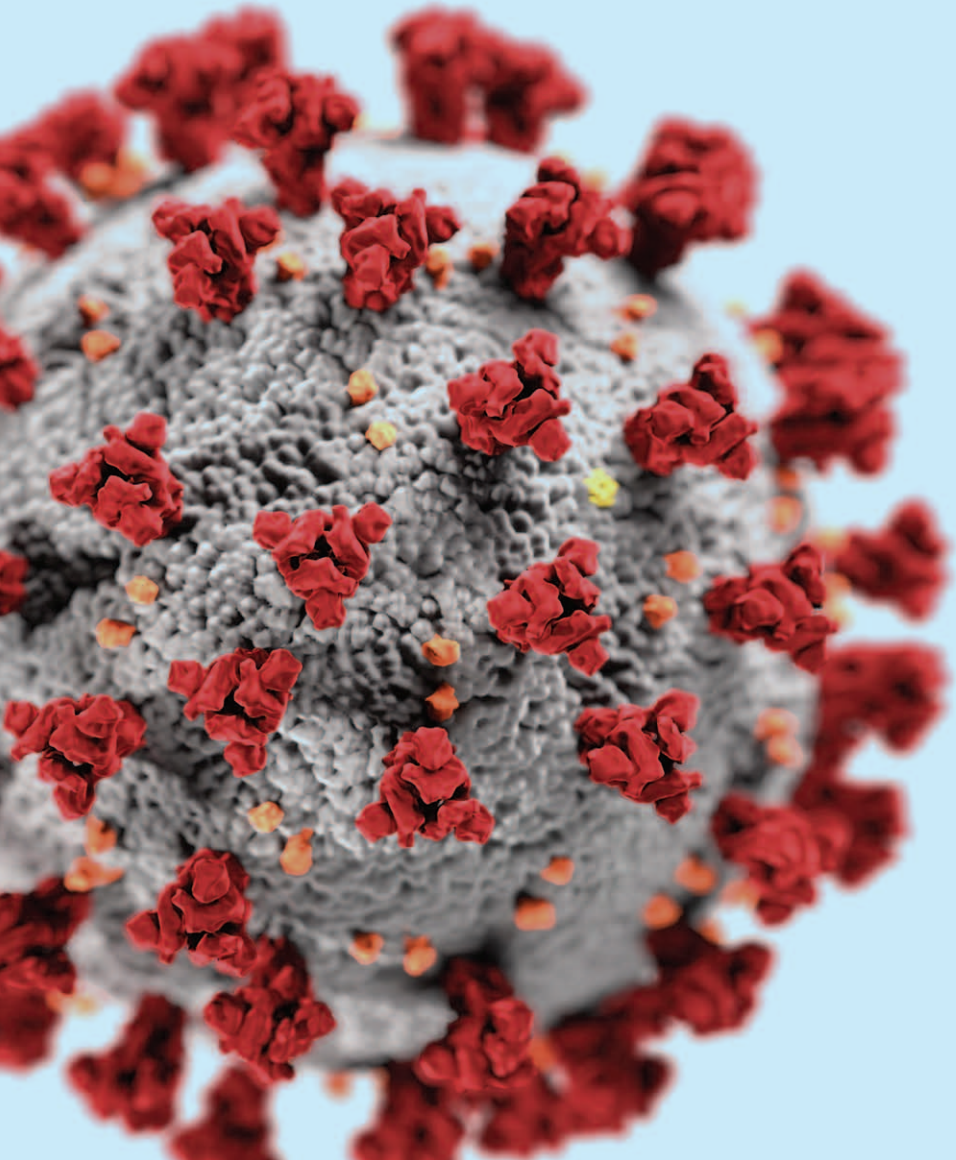

في مواجهـــة الوضـــع الصحـــي

كوثـــر يهتـــم بفـاقدي/ات البصر وفئـات مـن النسـاء والشبـــاب

السيـدة مـي مخـــزومـي
رئيســة مؤسســة مخزومـي

العمـــل الإنســـاني هـــو الحـــافز للقيـــام مـن الأزمـات الصحيّـة والاقتصادية والطبيعية

الإفتتاحية

د. سكينة جوراوي
المديرة التنفيذية

لجأت البلدان العربية، الواحدة تلو الأخرى إلى إقرار مجموعة من الإجراءات الوقائية لمواطنيها ضد وباء الكورونا «كوفيد 19»، ولم يعزل الوباء الدول فحسب، بل الناس بعضهم عن بعض وإن بتفاوت من بلد صارم في حجر صحي تام فرضته الأزمة، إلى الأقل صرامة، إلى من لم يمتلك سلطة تنفيذه بالكامل. ومهما يكن من انضباط الناس من عدمه، فإن عددا كبيرا جدا من المواطنين والمواطنات التزموا بيوتهم في سابقة هي الأولى من نوعها على الأقل طيلة الخمسين عاما الأخيرة، دون أن ننسى واقع الشعوب التي عاشت ولا تزال حروبا تحاصرها يوميا.

أفرز هذا الوضع المستجد تمظهرات إيجابية وأخرى سلبية، إن لم نقل خطيرة زمن الكورونا وما بعدها مع جذور لها ما قبل الأزمة.

تغيرت عناوين الأخبار وشاشاتها وأفرزت المواكبة اليومية للأحداث بروز كفاءات، من الجنسين، في الصفوف الأمامية لمجابهة الوباء، غير أن النساء من ضمنهم تميزن في أكثر من مجال. اكتشف مواطنو ومواطنات البلدان العربية جيوشا بيضاء مؤنثة واحتاجوا سواعد نسائية لصنع الكمامات والمعقمات والعمل التوعوي والتضامني والإنساني ميدانيا أو إلكترونيا... كما واصلت العاملات الفلاحيات عملهن في جل البلدان وكأن لا وباء بالبلد، إما اضطرارا أو إهمالا من الدولة لهن، أو غضا للبصر لتأمين الغذاء. وككل مرحلة عصيبة أو تحول في مجريات الأحداث، تبرز النساء وكأنهن ركائز أساسية للخروج من الأزمات.

برزت خلال الأزمة أيضا كفاءات شبابية نسائية ورجالية قادرة على ابتكار أحدث المعدات كالروبوات وأجهزة التنفس، حتى متعدد الوظائف منه وبكلفة تصنيع أقل بكثير من كلفة الاستيراد، إما بصفة تطوعية وبإمكانات، التبرعات مصدرها أو بإشراف من الجامعات ومراكز البحث أو الجمعيات أو بدعم من السلطات، خاصة في إطار نداءات بالمشاركة في مشاريع ابتكارية. هذا دون أن ننسى المنصات الإلكترونية التي تسهل الخدمات والاستشارات في مجالات عدة. وبطبيعة الحال، تبقى المنطقة العربية في ذيل سلم النجاحات الابتكارية التكنولوجية منها خاصة مقارنة بمناطق أخرى من العالم، غير أن الكورونا كشفت أيضا عن كفاءات عربية نسائية ورجالية تعمل ندا بند مع كفاءات دولية يشهد لها في مجال اختصاصها.

وعلى ذكر التكنولوجيا، بينت الأزمة مع قرار إغلاق المدارس بين البلدان العربية وداخل البلد الواحد، الفجوة الكبرى التي حرمت الأطفال والشباب من مواصلة العام الدراسي أو أنها حرمت فئة من لا يتوفر عليها فقط من الدراسة عن بعد. تماما كما كان الشأن بالنسبة إلى العمل عن بعد أو الندوات الافتراضية التي عقدتها منظمات عربية ولم تتمكن أخرى حتى المشاركة فيها. وبالنظر إلى مؤشرات الفجوة الرقمية فيما بين النساء والرجال في المنطقة العربية، نتبين أن تداعياتها ستكون أكثر حدة على المرأة. فحسب تقرير الدولي للاتصالات لسنة 2017، تبدو الفجوة ليست بالكبيرة عموما حيث أن نسبة المستخدمات تبلغ 39.4 بالمائة مقابل 47.7 بالمائة للرجال لكنها تتوسع، ضمن الفئة العمرية 24- 15 سنة، أي أولئك الذين من المفترض أن يكونوا على مقاعد الدراسة، لتصبح نسبة من يستخدمون الانترنت من الذكور 26.3 بالمائة مقابل 17.9 بالمائة للإناث.

عمقت الأزمة من مشاكل هيكلية اختبرناها وأخرى غضضنا عنها البصر أو أننا أرجأناها أو غابت سياسات الإصلاح عنها. فوجدت المنطقة نفسها ولأول مرة في مرحلة تخبط وعجز، أي نعم ككل المناطق الأخرى من العالم، لكن عند أبسط مستويات إدارة الأزمة.

ولعل أبرز مستويات إدارة الأزمة تلك التي تتعلق بظاهرة العنف التي تفشت في العالم بأسره، خاصة لجهة مراكز إيواء للناجيات من العنف التي طالما طالبت بها منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية، وتم رفضها لأسباب عديدة ثقافية واجتماعية بالأساس. وجاءت الكورونا لتضع الضحية والجلاد تحت سقف واحد، أبوابه موصدة ومن داخله لا تقدر على الاستغاثة وإن فعلت، من خارجه لا يقدر على النجدة. وتضاعفت حالات العنف عشرات المرات في البلدان التي توفرت فيها خطوط استغاثة فعرت، ليس تغلغل العنف ضد النساء في ثقافتنا فحسب، بل عجزنا دولا ومؤسسات على ابتكار الطريقة الأمثل للحد منه. لعله جزء لا يتجزأ من مشهد عام يتسم بالعنف، فتكون الحلقة الأضعف فيه المرأة، أو لعل البعد الثقافي، الغائب أبدا عن معالجاتنا التنموية؟ أو لعله خطاب سياسي وثقافي وديني وحتى إعلامي- ترفيهي يطبع مع العنف ويجعل منه ممارسة عادية.

في ظل هذه الظروف، وقفنا عند مفارقة أخرى تختص بالمجتمع المدني بما هو فاعل في الميدان من ناحية، والإجراءات التي تحد من تحركه فيه من ناحية أخرى. مفارقة عززها خطاب رسمي يدعو إلى معاضدة جهوده دون أن «ينتبه» صانعو القرار إلى إفرادها بقرارات خاصة، أو استثنائها من بعض إجراءات الحجر الصحي التام بالنص الصريح، أو تمكينها من رخص التنقل عبر المدن والمحافظات للقيام بدور أساسي ضمن مهامها، إن لم نقل طبيعة وجودها. ومع ذلك، بذلت هذه المنظمات مجهودات أمدنا أعضاء شبكة «كوثر» للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد»، ببعض من مبادراتها تتطلعون عليها في هذا العدد.

انشغل الكل بالوباء أرقاما وإجراءات وقائية وعلاجية واجتماعية صرفة مع «فتحات» على تداعيات اقتصادية قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى. فارتأينا كمركز يعنى بقضايا المرأة وأوضاعها تخصيص هذا العدد وأعداد لاحقة عن النساء زمن الكورونا بالتركيز على أدوار المجتمع المدني، وقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، والتداعيات الاقتصادية على مشاركة النساء في سوق العمل، والرقمنة في مواجهة الأزمة الصحية وتحديات الإغلاق.●

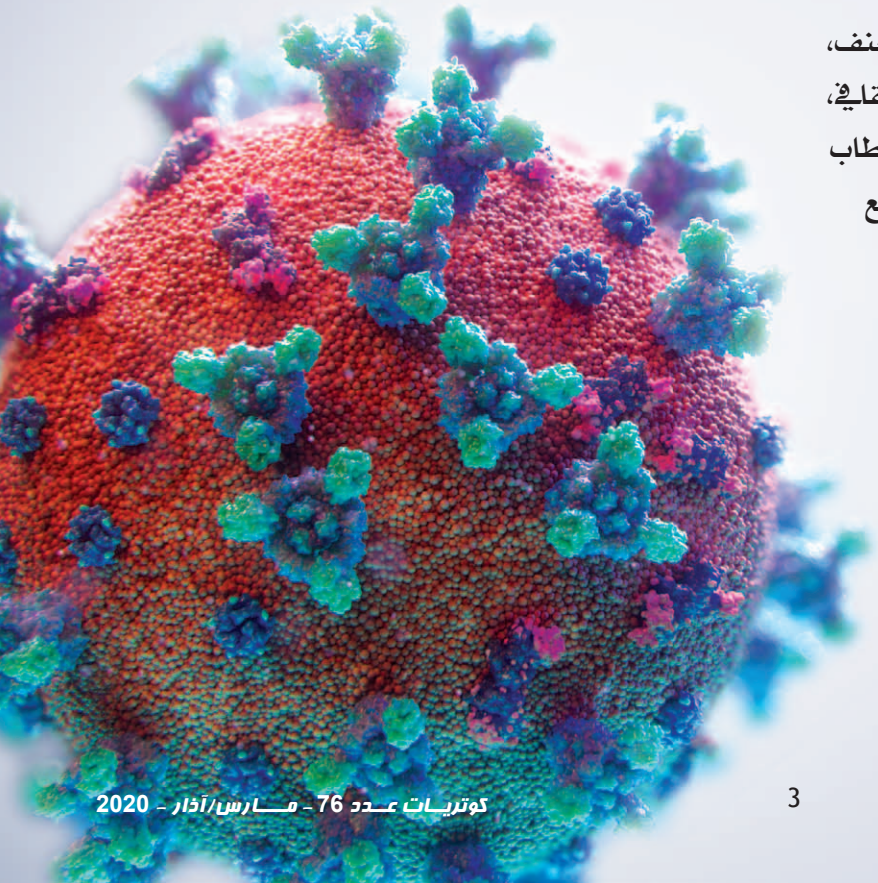

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

الفاعل و«الفاقد المدني»

لا شك أن الكثير من منظمات المجتمع المدنى فى مناطق عديدة من العالم واجهت تحديات وأزمات على المستويات المحلية ربما تكون أكثر وطأة وخطورة مما نشهده الآن، مثل الحروب والكوارث الطبيعية والبيئية وحتى الأوبئة محدودة الانتشار. وفي المنطقة العربية، كانت الحروب والصراعات من أكبر التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في العديد من البلدان، بل إن من هذه المنظمات ما تشكل في ظل أوضاع كارثية، أو أنه تأقلم معها بأن جدد من طريقة عمله أو تغيير نطاقاته. ومع ذلك يمكن القول إن العالم، ومنظمات المجتمع المدنى بالضرورة، لم يواجه تحديا مثل التحدي الراهن المصاحب لاجتياح فيروس كورونا. لذلك نحاول هنا الوقوف عند تمظهرات التحركات التي قامت بها منظمات المجتمع المدني عموما في مواجهة هذا التحدي، ذلك أن المنظمات النسائية و/أو تلك التي تعمل في مجال المرأة وحقوقها وأوضاعها والنهوض بمكانتها هي جزء لا يتجزأ منها.

يسرى مصطفى. باحث - مصر

فما نشهده الآن مختلف نظرا لطبيعته الكونية، وفرض وإجراءات وتدابير كونية وقائية لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الآنية والتي قد تمتد لفترة طويلة من الزمان. وبالحديث عن المواجهة، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الدول على المستويات المحلية بمؤسساتها السياسية والصحية والأمنية، ولكن بالطبع فإنه من المفترض والمتوقع أن تلعب منظمات المجتمع المدنى، بوصفها جزء أصيل من الديناميات المجتمعية، دورا رئيسا في مواجهة الجائحة وفي التصدي لآثارها المستقبلية.

ولا يستقيم الحديث عن دور المجتمع المدني فى المنطقة العربية فى مواجهة الظرف الوبائي الطارئ دون الإشارة إلى السياق الذي يعمل فيه، ومن ثم قدراته وتوجهاته. فمن ناحية أولى فإن المجتمع المدني في حد ذاته، كما هو معروف، شديد التنوع مابين الخيري والحقوقي والتنموي والإغاثي. وكما سنلاحظ فإن تأثيرات الوضع الحالي تختلف من قطاع لآخر. ومن ناحية ثانية، تختلف البلدان العربية فيما بينها في طبيعة ودرجة تطور وفعالية منظمات المجتمع المدني، وبالتالي لا يمكن وضع مقارنات بين البلدان، ذلك أنه لكل بلد سياقه الخاص.

وتختلف من ناحية ثالثة، بيئات المجتمع المدني السياسية والقانونية من بلد لآخر، وإن كان التقييد هو السمة السائدة في معظم البلدان العربية، ومنها بلدان أتى عليها الوباء ومجتمعاتها المدنية مكبلة أصلا بقيود تحول دون قدرتها على تنفيذ أنشطتها وبرامجها التقليدية، فهي بلا قدرات ولا موارد تسمح لها بالاستجابة السريعة والفعالة للأزمة. وأخيرا، ينبغي كذلك مراعاة التطور الذي حدث خلال السنوات الماضية وظهور ما يمكن أن نسميه «الناشطية الافتراضية» Virtual Activism وهي مساحة رحبة لتدخلات وفعاليات من أطراف متنوعة واتجاهات متعددة ورسائل متناقضة.

المجتمع المدني والكورونا : الآن ولاحقا

أخذا في الاعتبار هذه العوامل المتعددة، فإنه يمكن النظر في أدوار ومواقف المجتمع على مستويين: المستوى الأول آني، ويتعلق بالقدرة على التعامل مع الأزمة الراهنة، والمستوى الثاني مستقبلي، أي الدور المتوقع من المجتمع المدني للتعامل مع آثار وتداعيات الأزمة لاحقا. بخصوص المستوى الأول، يمكن رصد مجموعة من الملامح الأساسية، منها أن هناك استجابة سريعة بادر بها العديد من المنظمات في عدد غير قليل من البلدان العربية، وتحديدا في أنشطة تستهدف الوقاية من الوباء، سواء بالتعقيم أو التوعية بالقواعد الصحية وخاصة في المجتمعات الفقيرة والمهمشة، وكذلك الأنشطة الخيرية المتعلقة بتوزيع أغذية أو تقديم خدمات صحية أولية لبعض الفئات الأكثر تضررا. وبالنظر إلى هذا المنحى، يمكن

المجتمـــع المدنـــي فـــي مواجهـــة الوبـــاء

القول إن المنظمات التي لها تواجد في الأماكن الفقيرة والمهمشة امتلكت قدرة أكبر على الفعل، وعلى رأسها المنظمات الخيرية وعدد من المنظمات التنموية القاعدية. وسهّل من عمل هذه المنظمات إمكانية الحصول على موارد، وإمكانية الوصول للمجتمعات المحلية، والعلاقات غير المتوترة مع السلطات السياسية. وفي الحقيقة، يصعب تقييم مدى فعالية مثل هذه الأنشطة، لأن جزء كبيرا منها يتم رصده من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وبعضها قد يكون لأغراض دعائية.

في المقابل، يبدو أن منظمات المجتمع المدني الحقوقية والدفاعية، والتي يعد تواجدها ضعيفا في بعض البلدان أو مكبلا بفعل قيود قانونية وسياسية في بلدان أخرى، لم يكن بمقدورها الاستجابة بشكل سريع للجائحة. علاوة على ذلك، فإنها تبدو غير قادرة حتى على مباشرة أنشطتها التقليدية نظرا لإجراءات الحظر السائدة. وإذا كان ثمة تفاعلات مع الأزمة، فهي ربما تكون التركيز على عدد من المطالبات المتعلقة بأوضاع فئات يمكن أن تكون أكثر عرضة للإصابة بالفيروس داخل السجون أو في معسكرات اللاجئين، أو في مواجهة ظواهر فاقمتها الأوضاع الطارئة وفي مقدمتها العنف الأسري، وأيضا قضايا كبرى تم الصمت عنها تحت ضغط الانشغال بالوباء مثل قضايا الهجرة، والأوضاع في مناطق النزاعات المسلحة. وهنا تحديدا، يمكن الحديث عن «الفاقد المدني»، فإذا نظرنا إلى دور المنظمات النسوية، وخاصة تلك التي توفر خدمات الدعم النفسي والقانوني، يمكن القول إن القيود المفروضة على عمل هذه المنظمات، فضلا عن ضعف الموارد، خلق فجوة لتغطية احتياجات ومتطلبات فعلية للتعامل مع ظواهر العنف الأسري المصاحبة لاجراءات الحظر، وهذه الفجوة لا تعالجها الأساليب الدفاعية، رغم أهميتها، ولكن الأهم هو خدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني المباشرة.

وعن المستوى الثاني، أي الجاهزية والقدرة على التعامل مع الأثار والتداعيات المترتبة على انتشار الوباء، فجميع المؤشرات تؤكد أن آثار وتداعيات التدابير والإجراءات التي تم اتخاذها على نطاق كوني سيكون لها بالغ الأثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لقطاعات واسعة، وربما يتفاقم الوضع في المستقبل القريب. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون أجندات المؤسسات الخيرية ومؤسسات الإغاثة واضحة لأنها تعتمد على معادلة بسيطة وهي تلبية احتياجات مباشرة، ويمكن أن تنشط منظمات تنموية في مجالات التوظيف والقروض الصغيرة، وربما في المجالات الصحية والتعليمية. فثمة العديد من المنظمات والهيئات جاهزة لمثل هذه الأنشطة، ويكمن التحدي في توافر الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات. ويبقى التحدي الأكبر لدى المنظمات الحقوقية والدفاعية، حاجتها إلى بناء رؤى واستراتيجيات للتعامل مع تداعيات قد تكون هائلة على

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

المستويات الاقتصادية والاجتماعية، ومستجدة وغير مسبوقة على المستويات الثقافية. وربما على هذه المنظمات أيضا أن تعيد التفكير في أدواتها وآليات عملها، فنحن على مشارف مرحلة سوف يزداد فيها الطلب على التدخلات العملية والميدانية، والتي لن تعوضها البيانات والمواقف النظرية. وقد تكون آليات التمكين وتطوير القدرات والعمل على السياسات هي المدخل الأساسي لهذه المؤسسات من أجل التفاعل مع مستجدات ومتغيرات الواقع. وللأسف، فإن العوامل المرتبطة بالسياقات التي تعمل فيها هذه المنظمات والتي تمت الإشارة إليها سابقا، سوف تلعب دورا حاسما في تحديد مدى الفعالية والقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

المجتمع المدني والكورونا : تقييمات وفرص

وهناك عدد من النقاط التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في أدوار المجتمع المستقبلية، والتي يمكن أن يكون الظرف الراهن فرصة لطرحها، وهي تخص منظمات المجتمع المدني الحقوقية والدفاعية بالأساس، فضلا عن المنظمات التنموية.

أولا : إن الفرضيات بشأن تأثيرات الوباء المستقبلية متعددة، وبالتالي فإن على منظمات المجتمع المدني، وخاصة تلك التي تمتلك الخبرات والكفاءات وشبكات العلاقات، أن تبدأ عمليات تقييم الموقف من أجل بناء رؤى استراتيجية، وتحديد حجم التغييرات المطلوبة على مستوى التوجهات والبرامج.

ثانيا : ثمة ضرورة لتقييم الظروف الحالية لاستخلاص الدروس المستفادة ذات الصلة بالجاهزية في التعامل مع الأزمات والطوارئ من حيث الأدوات والموارد وشبكات العلاقات.

ثالثا : فرض الظرف الحالي على الجميع استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي في التواصل والتشاور، وحتى في تنفيذ أنشطة تتعلق بالتوعية وتطوير القدرات، وهذا الأمر يمكن الاستفادة منه حتى في الظروف العادية لتحقيق تواصل فعال بتكاليف أقل.

رابعا : من المتوقع أن تطرح قضية تنمية الموارد نفسها بقوة خلال الفترة القادمة، سواء بسبب إحتمالية حدوث مزيد من التراجع في دعم منظمات المجتمع المدني مع الركود الاقتصادي المحتمل، أو إعادة توجيه الدعم باتجاه الأعمال الخيرية والإغاثية التي اكتسبت شرعية أكبر في الظرف الراهن. وهو ما يتطلب وضع تصورات ورؤى وتعميق التواصل مع الجهات المانحة لتفادي النقص المحتمل في الموارد.

أخيرا، لا شك أن المرحلة المقبلة سوف تتطلب، ربما أكثر من أي وقت مضى، تفعيل الأدوار التنموية والاجتماعية والثقافية لمنظمات المجتمع المدني. لذا ثمة حاجة ماسة لتعزيز الجهود من إصلاح بيئات المجتمع المدني في المنطقة العربية، والإقرار الفعلي بشراكة المجتمع المدني في مسارات التنمية، فالقيود المفروضة في العديد من البلدان أفضت إلى وجود «فاقد مدني» لا يتفق ومتطلبات التنمية، فضلا عن مقتضيات التعافي، في مرحلة ما بعد الوباء ●

تدخل محلي متكامل في مواجهة تداعيات جائحة كوفيـــد ـ 19 في المغرب

مركـــز التنميـــة لجهـة تـانسيفت بجهـــة مراكـــش – آسفـــــي : لا إدارة للأزمة دونما انخراط الكل

د. يوسف الكهري - عضو شبكة أنجد. المغرب

مع بدء تنفيذ حالة الطوارئ بالمغرب للتحكم في سرعة انتقال فيروس جائحة «كوفيد 19»، وانتشار عدد الحالات المؤكدة عبر الحجر الصحي المنزلي، ظهر عدم قدرة فئات مجتمعية واسعة على البقاء بالمنازل لارتباط معيشها اليومي بالعمل وطلب الرزق، وظهرت حاجة فئات أخرى من الأرامل وكبار السن والمعوزين الذين تمنعهم الحاجة إلى توفير المؤونة من البقاء بالمنزل. وإذا كانت جائحة كورونا أظهرت لدى الفئات الأكثر هشاشة، في الأيام الأولى، صعوبة في لزوم بيوتها جراء شح المواد الأساسية للمعيش اليومي، إلا أنه كذلك جعل في المجتمع المدني، أفرادا وجماعات، يتحلى بروح التضامن والتآزر.

تم إطلاق حملات اجتماعية تضامنية سواء من قبل الفاعلين في المجتمع المدني أو المواطنين العاديين، في التفاتة ذات بعد رمزي يتعدى فعاليتها بكثير. ومن ضمن المبادرات الإنسانية، على سبيل المثال، لا الحصر، تلك التي يقوم بها «مركز التنمية لجهة تانسيفت».

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

عمل «مركز التنمية لجهة تانسيفت» خلال هذه الظرفية الاستثنائية، على تقديم مساعدات عينية من مواد غذائية معيشية أساسية للأسر الأكثر عوزا، على مستوى بعض المداشر والدواوير، في ثلاثة أقاليم بجهة مراكش – آسفي (المغرب)، خصوصا المناطق النائية بالوسط القروي. وتولى دعم جمعيات مهنية للحرف التقليدية اليدوية، وكذلك لصناع الفرجة ورواد الحلقة بساحة جامع الفناء بمراكش، وأصحاب المهن المرتبطة بهذه الساحة التاريخية، المصنفة تراثاً إنسانياً عالمياً من طرف اليونيسكو. مكنهم هذا الدعم من ضمان المواد الغذائية الأساسية، خاصة مع توقف الأنشطة الاقتصادية والسياحية، وفي مقدمتهم الصناع التقليديين والموسيقيين المياومين ورواد الحلقة بساحة جامع الفناء، وكذلك نساء المجموعات الفنية للدقة المراكشية والهواريات (مجموعات غنائية شعبية محلية). ويعتبر الأستاذ الباحث أحمد الشهبوني، رئيس مركز التنمية لجهة تانسيفت، والمشرف العام على حملة التضامن المجتمعية-كوفيد19- أن «التضامن أصبح واجبا اجتماعيا تجاه الأسر المعوزة التي تعاني وضعية هشاشة سوسيو-اقتصادية تعيش تحت سقف كافة التداعيات السلبية التي تسببها جائحة «كوفيد19- وتمديد الحجر الصحي الذي يعرضها لتقلبات الحياة التي أصبحت أكثر ضيقاً في هذه الفترة الحرجة، وما بعدها».

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

لذلك يعتبر الناشط الجمعوي والفاعل الاقتصادي، المهندس ادريس جلولي، نائب رئيس مركز التنمية لجهة تانسيفت، أن مبادرات المجتمع المدني ومواكبة الدولة للحملات التضامنية من أجل الخروج من الأزمة نتيجة تداعيات تفشي جائحة كوفيد 19،

يجب أن تستمر وفقا لاستراتيجية واضحة في إطار المخطط التنموي الجديد الذي سيعتمده المغرب لإعادة البناء الاقتصادي والاهتمام بالفقراء والأسر المعوزة، وتطويق الفقر وتداعياته، ودعم القطاع غير المهيكل، وجعل نفقات الدولة نوعية أكثر من كونها كمية، أي توجيهها إلى نحو المزيد من الانصاف والتكافؤ الاجتماعي والتضامن.

مقاربة متعددة الأضلع

ومنذ انطلاق الأزمة، أطلق المركز نداء لجمع التبرعات المالية، بدءا من منخرطاته ومنخرطيه، وكذلك بعض الشركاء والفاعلين الاقتصاديين بالجهة. وصل المبلغ المالي المحصل عليه إلى حدود 26 أفريل/ أبريل 2020، ما يناهز 17306,48 دولار أمريكي، حسب ما أكده الناشط الجمعوي، الأستاذ إبراهيم بدري، عضو المكتب التنفيذي للمركز، نائب أمين المال. وبات بدا من إداراتها وفق مبادرات تشاركية مع منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، يؤكد الباحث أحمد الشهبوني، أنها «استهدفت أحياء بالمدينة العتيقة بمدينة مراكش، في شكل مساعدات شملت أيضا عدة دواوير ومداشر قروية في مناطق نائية بهذا الإقليم، وقد حرصنا على طابعها السري حفاظا على كرامة المستفيدات والمستفيدين».

وأوضح الكاتب العام لمركز التنمية لجهة تانسيفت، الأستاذ عبد العزيز السيدي، الفاعل والناشط الجمعوي، أن المركز انخرط دون تردد في هذه العملية التضامنية الكبرى، تماشياً مع أهدافه المسطرة في قوانينه ومبادئه السلوكية تجاه كل الفئات الهشة، والتي عمل بمقتضاها مع جمعيات المجتمع المدني بالجهة على طول مساره الجمعوي. واقتناعا من المركز بالمقاربة التشاركية، يقول الفاعل الجمعوي السيدي « سارع المركز إلى التشاور وإدماج جمعيات محلية ممثلة الفئات المعنية في المناطق المحددة والسلطات المحلية في عملية التخطيط والتنظيم والبرمجة والتنفيذ الميداني من أجل توزيع الإعانات، ولقد تمت فعلا عملية التوزيع تحت إشراف السلط والجمعيات المحلية، في إطار الاحترام التام لكل التوجيهات الرسمية والإجراءات الاحترازية الرامية إلى منع التجمعات البشرية أو الاختلاط بين المواطنين في الفضاءات العامة». إعانات شملت في مرحلة أولى «أزيد من 685 أسرة مستحقة، في ظل الاحترام التام للشروط الصحية المفروضة، وكذلك الشفافية المطلوبة لعمل الجمعيات في المجال التضامني، حيث ضمنت التبرعات في الحساب البنكي الخاص بالمركز»، كما أكده لنا الفاعل الجمعوي، الدكتور جمال الدين الأحمدي، عضو المكتب التنفيذي للمركز ومنسق لجنة التضامن.

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

كما حرص المركز على تقسيم واضح للمهام، كل حسب اختصاصه. ومن هنا جاءت ملاحظة الأستاذة الباحثة نورة كمورية، عضو المكتب التنفيذي للمركز والمسؤولة عن قطب المجتمع المدني بجهة مراكش – آسفي، في خصوص روح المسؤولية وعلى التعاون اللامشروط لمختلف مكونات المجتمع المدني «لتقديم دعم لبعض الأسر المعوزة، لا يعد منة أو استجابة لظرف معين، بل لاستعادة الناس الشعور المفقود بالمساواة بين الأشخاص، من خلال تزويدها بالمواد الغذائية المعيشية اللازمة لتجاوز هذه الفترة الصعبة».

وكذا تعتبر الأستاذة الباحثة لطيفة بلالي، عضو المكتب التنفيذي ومنسقة عمليات التزود والتوزيع بالمواد الغذائية، المبادرة تجسيدا لقيم المواطنة وروح التضامن والتكافل بين مختلف مكونات المجتمع المغربي والتي تتواصل خلال شهر رمضان. «وتتراوح تكلفة القفة المعيشية الموزعة ما بين 25 و30 دولار أمريكي بهدف التخفيف من الاحتياجات

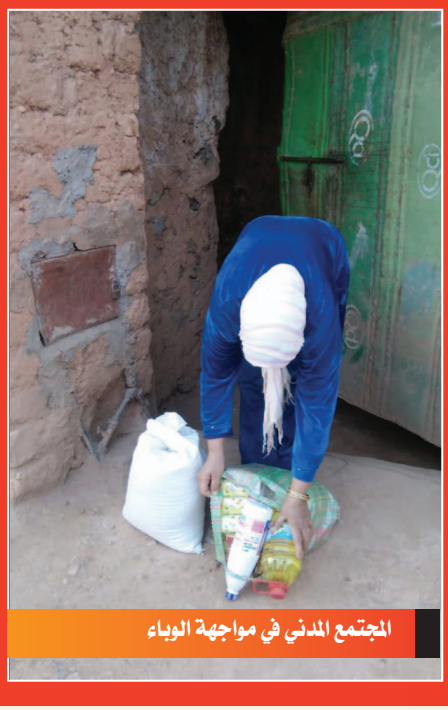

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

الغذائية المرتبطة بشهر رمضان». وتضيف «تم تكليف صاحب متجر مواد غذائية، مزود غذائي معتمد لدى المركز، وسائقي عربات النقل، باقتناء جميع المواد الغذائية، ونقلها إلى منازل الأسر المعوزة البعيدة عن مدينة مراكش، دون عناء التنقل إلى نقط تجمع على مستوى هذه الدواوير، مع الحرص على تنويع المواد الغذائية الأساسية، وذلك لتلبية الحاجيات المعيشية الآنية للمستفيدات والمستفيدين من المساعدات». كما أن «ارتفاع وتيرة استهلاك الأسر وتغيرا في العادات الاستهلاكية، خلال هذا الشهر، يحتم على المركز مواصلة حملته التضامنية على الرغم من ظروف الحجر الصحي المفروضة، والتقيد بتوصيات السلطات المختصة» حسب الناشط الجمعوي، الدكتور جمال الدين الأحمدي.

خلية نحل من المنخرطات والمنخرطين والشركاء الفاعلين على الميدان جسدوا فعليا مبدأ «المسؤولية الاجتماعية النبيلة» على حد تعبير، ماجدة الملاخ، عضو المكتب التنفيذي ولجنة التضامن، بمجرد أن قام الدكتور الشهبوني الدعوة إليها ثم الإشراف على تنفيذها. ولم تكن المقاربة تضامنية فحسب، بل إنها تجاوزتها لتوعية المستفيدات والمستفيدين من الحملات التضامنية بأهمية التقيد بالإجراءات الوقائية، والالتزام بتدابير حالة الطوارئ الصحية لتفادي انتشار العدوى. كما أنها ركزت في جانب منها على فئات بعينها «ك الأرامل والمطلقات، والأيتام والأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً، وكذلك الأشخاص في وضعية إعاقة، للاحتياجات الخاصة بها وللضرر المضاعف الذي غالبا ما تكون عرضة له في مثل هذه الأزمات»، كما أكد على ذلك الأستاذ الباحث عبد الواحد طليمات، عضو المكتب التنفيذي والمجلس الإداري للمركز.

كل القنوات...وكل الفاعلين

وفي مواكبة المنابر الإعلامية على المستويات المحلية والجهوية والمركزية حملة المركز الممتدة جغرافيا وفي فلسفتها الجامعة بين التضامن والتوعية بشكل مكثف، فإن ذلك «رسخ أو أنه ساهم في ترسيخ المعنى الحقيقي للتضامن الإنساني، والسعي نحو الانصاف وتكافؤ الفرص والإنماء البشري والمجتمعي في ظل المقاربة التشاركية والتعاقدية البعيدة عن المصالح الذاتية، وهو الرهان الحقيقي بالنسبة إلينا» على حد تعبير الفاعل الجمعوي، السيدي. وعزز ذلك، حسب الأستاذ الباحث عبد القادر مخلص، عضو المكتب التنفيذي والمجلس الإداري للمركز عدم توانى كل أعضاء الفريق، في المساهمة في عدد من التدخلات التواصلية مع مجموعة من المواطنات والمواطنين عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وبرامج التلفزة والإذاعات الجهوية بمراكش في مقاربة توعوية وتشاركية مع المواطنين والمواطنات أنفسهم.

و«في سياق الحملة التضامنية مع الفئات الهشة وأصحاب الخدمات غير المهيكلة، كان لشباب المركز مساهمة من الأهمية بمكان، إيمانا منا بتوظيف طاقاته وبمكانته الحالية والمستقبلية خدمة لمبدأي التضامن والتطوع، فكان لهم دور ميداني وآخر افتراضي تجسيدا لشعار «التضامن الاجتماعي واجبا».

ولا بد هنا من الإقرار بما أكدته الأستاذة الباحثة، فاطمة الزهراء العباسي، عضو المكتب التنفيذي والمجلس الإداري للمركز، والناشطة في قطاع الشباب، «بامتداد المركز الجغرافي وموارده البشرية الهامة، والجمعيات المحلية الشريكة» ما جعلها تتوجه إلى الجهات المختصة بالإسراع في تطوير مقاربة جديدة وفعالة للشراكة مع المجتمع المدني وتثمين أدواره الحيوية، الآن وزمن ما بعد الأزمة.

«ولمركز التنمية لجهة تانسيفت» من التجربة والخبرة في مجال الدعم الاجتماعي والتعاون مع جمعيات المجتمع المدني، محليا وجهويا ووطنيا ودوليا، خصوصاً في المناطق الهشة والفقيرة، ما خوّل له حسب الناشط الجمعوي، الأستاذ عبد العزيز السيدي، تعزيز قدراته وإرادته وتأمين انخراط عدد كبير من الجمعيات في الحملة. وعليه، قامت جمعية «من أجل تمدرس الفتاة القروية» بإرسال المواد الغذائية لأسر 250 فتاة متمدرسة ومقيمة بدار الطالبات بمدينة مراكش وينحدرن من القرى المجاورة. وكذا فعلت جمعيات أخرى، مثل «جمعية مستقبل توبقال»

التي ساهمت في توزيع مساعدات وإعانات على الأسر المعوزة، وذلك في إطار حملة التضامن بجهة مراكش – آسفي، كما صرح الماحي بينبين، فنان تشكيلي وفاعل جمعوي بمدينة مراكش. وشارك منخرطو «جميعة تيسيلت للتنمية» بإقليم الحوز و«جمعية الألفية الثالثة»، وجمعية «من أجل تمدرس الفتاة القروية» بمدينة مراكش، والجمعية المهنية –الإصلاح– للصناع التقليديين، وجمعية رواد صناع الفرجة بساحة جامع الفنا بمراكش، من خلال برنامج «حملة التضامن المجتمعية– كوفيد19–» في هذه الجهود بالإعداد والتجهيز والتوزيع للقفة الغذائية على مختلف المناطق المعنية بالحملة. وفي هذا الصدد، صرح لنا السيد عبد العزيز علاوي، رئيس جميعة تيسيلت للتنمية، وعضو جمعية ادندين للتنمية الفلاحية بجماعة تيديلي، الحوز أن المجتمع المدني بجماعة تيديلي – مسيوة بإقليم الحوز، انخرط بإرادة قوية في الجهود المبذولة من قبل «مركز التنمية لجهة تانسيفت» لمواجهة جائحة «كوفيد19»، من خلال الاضطلاع بأدوار طلائعية في عمليات المساعدات الإنسانية وتعزيز التضامن الإنساني والتماسك الاجتماعي. وأبرز السيد حسن تيهيم، رئيس «الجمعية المهنية «الإصلاح» للصناع التقليديين» بجماعة تمصلوحت، نواحي مراكش، في تصريح مماثل، أن جمعيته انخرطت منذ البداية في جهود توعية المهنيين الصناع التقليديين بمتطلبات الحجر الصحي، والتقيد بالتدابير الرسمية ذات الصلة. وأوضح أن أفراد جمعيته استفادوا من حملة التضامن المجتمعي «كوفيد 19». ومن جهته، قال السيد محمد بن مقدم، رئيس جمعية «أفوس بابا للفنون» بساحة جامع الفنا بمراكش، إن افراد جمعيته استفادوا من الدعم الاجتماعي، من خلال مبادرة المركز، وأوضح أن الأمر يتعلق بخمسين فنانا شعبيا، من ضمنهم حكواتيون ومنشطو الحلقة، ونساء عضوات المجموعات الفنية للدقة المراكشية والهواريات. وأكدت الكاتبة العامة ومؤسسة التعاونية الفلاحية للألفية الثالثة لإنتاج وتثمين الكسكس (دار الكسكس، بجماعة بوروس، إقليم الرحامنة، السيدة حفيظة الفلاحي أن هذه التعاونية، إلى جانب «جمعية صناع التنمية»، قامت بتوزيع المساعدات الغذائية على 200 أسرة معوزة، في إطار التخفيف من الآثار الاجتماعية لحالة الطوارئ الصحية على الفتيات والنساء القرويات، خصوصا الأرامل والمطلقات ونساء التعاونية في وضعية صعبة». في هذا الصدد، يتوجه، السيد صلاح بوناكة، رئيس جمعية مفتاح الخير للتنمية، دوار سيدي بوناكة، إقليم الحوز، بخالص الشكر الجزيل لكل كوادر ومتطوعي «مركز التنمية لجهة تانسيفت»، وكل المساهمين اللذين ما فتئوا يقدمون دعمهم لكل المبادرات الاجتماعية والمشاريع التنموية بدوار سيدي بوناكة، وجماعة ابادو، وإقليم الحوز. فالتعاون بين كل المؤسسات والمهتمين بالعمل الاجتماعي ركيزة متينة ومصدر قوة للجميع لتجاوز تداعيات جائحة «كوفيد19».

فجوات وتمييز ولامساواة

وبينت الأزمة من خلال العمل الميداني ومعاينة حال الناس، حسب الباحثة ليلي ماندي، عضو المكتب التنفيذي والمجلس الإداري للمركز، فجوات النوع الاجتماعي وكشفت التمييز واللامساواة التي تعاني منها النساء في هذا القطاع غير المهيكل، ذلك أن العديد منهن تعملن في المهن الحرة وفي المساعدة

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

الأسرية خصوصاً في الأوساط القروية. فهن يعشن وضعية اجتماعية صعبة خلال فترة الحجر الصحي المفروضة، الأمر الذي حدا بالمركز، التركيز من خلال على تخفيف أعباء بعض النسوة بمختلف المناطق التي شملتها الحملات التضامنية المنجزة. ويؤكد زميلها، الباحث عبد اللطيف عادل، أن تفشي جائحة «كوفيد19» لا يهدد القوت المعيشي اليومي لبعض الأفراد في المجتمع فقط، بل تجاوز تأثيره الكبير إلى الجانب النفسي بشكل مباشر لجميع المواطنات والمواطنين، وخصوصا ذوي الاحتياجات الخاصة. واعتبر أن مبادرة المركز شملت بالإضافة إلى الفئات المجتمعية المعوزة، ذوي وذوات الإعاقة والاحتياجات الخاصة. وفيما يتعلق بإدارة هذه الأزمة التي من غير الواضح متى ستنتهي، يقول الأستاذ الباحث محمد غاميزي، عضو المجلس الإداري لمركز التنمية «إن تجاربنا في تدبير الأزمات السابقة والمتعددة مع الكوارث الطبيعية والأمراض علّمتنا ضرورة انخراط جميع شرائح المجتمع بصفة فعالة ودافعة في إدارة الأزمة من جميع فئات المجتمع». ●

العمـــل الإنســـاني هـــو الحـــافز للقيـــام من الأزمات الصحيّة والاقتصادية والطبيعية

حاورتها : لبنى النجار

السيدة مي مخزومي رئيسة «مؤسسة مخزومي» المنظمة اللبنانية غير الربحية التي تأسست منذ العام 1997، بهدف تمكين المجتمع المحلي والأفراد في لبنان. وهي منظمة عريقة في العمل التنموي الميداني، استطاعت أن تصل عبر سنوات نشاطها إلى أكثر من مائة ألف شخص، عبر تنفيذ برامج تعزيز القدرات وتوفير الإقراض الأصغر والتدريب على إدارة الأعمال... إضافة إلى برامج التنمية المستدامة والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين. وهو ما جعل الشبكة الوطنية لميثاق الأمم المتحدة في لبنان يختار السيدة مي مخزومي لتكون الممثلة الوطنية للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030. حول عمل مؤسسة مخزومي في مواجهة جائحة كوفيد 19، كان لكوتريات معها هذا الحوار :

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

كوتريات **: تقوم مؤسسة مخزومي بجهود هامة على مستويات مختلفة لمواجهة وباء كوفيد 19. حيث تعملون على جبهات مختلفة تشمل التوعية وبناء القدرات والرعاية الصحية. ففيم تتمثل القيمة المضافة لما تقومون به مقارنة بجهود باقي المنظمات والمبادرات في المجال؟**

منذ اكتشاف أول حالة إصابة بفيروس كوفيد19 في لبنان، قمنا بتشكيل لجنة السلامة العامة والطوارئ، حيث تم على الفور العمل على الإجراءات والتوجيهات الإدارية والوقائية لاحتواء الفيروس. منها مثلا الحد من الاختلاط عبر تقليص عدد المستفيدين والموظفين في الوقت الواحد إلى الحد الأدنى وضبط أوقات الدوام. ومع تكثيف عمليات التعقيم داخل المؤسسة، اتخذنا أقصى درجات الحذر مع استمرار استقبال المستفيدين. ويقوم فريق الرعاية الصحية بتوعية الوافدين عند المدخل وفحص الحرارة وتوزيع الأقنعة الواقية. وقد زادت مؤسسة مخزومي الحملات التوعوية الوقائية حول الفيروس في مركزها الصحّي. كما تم تجهيز مرافق الاستقبال بعازل لحماية عاملي الصف الأول ووضع حواجز وقائية لإبقاء المسافات بين الأشخاص. ولعل من أهم برامجنا في هذه المحنة هو البرنامج الصحي الذي لم يتوقف عن معاينة المرضى وتأمين الأدوية، وخدمة التلقيح الروتيني. فبدعم من وزارة الصحة العامة ومنظمة الطفولة يونيسيف، نتابع تلقيح الأطفال حسب الروزنامة الوطنية مع الحفاظ على التعليمات للحماية من عدوى الفيروس.

وعلى الميدان، ينتشر متطوعو ومتطوعات المؤسسة في حملات أسبوعية للتوعية حول الفيروس المستجد والحد من انتشاره، وحول أهمية تعقيم الأيدي والطريقة الصحيحة لذلك. ويوزع المتطوعون المنشورات التي أصدرتها المؤسسة عن سُبل الوقاية. ويتم في إطار زيارات ميدانية أسبوعية تعقيم المباني والمحلات، وتعليق معقّمات اليدين على المداخل. ومن أبرز الحملات التي أقيمت هي حملة فحص حرارة الجسم والتأكد من توفر أدوات الحماية الشخصية للجميع ومعرفة طرق استعمالها. وقد لمست هذه الحملة أكثر من ألف شخص داخل مراكز المؤسسة وخارجها.

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

أهم خدمات الرعاية الصحية التي قدمتها المؤسسة في فترة الحجر الصحي هي المعاينات الطبية والفحوصات المخبرية والتصوير الطبي. وتضمنت معظم المعاينات الطبية زيارات عند أطباء العائلة والأطفال والطبيبة النسائية، ومعاينة الأشخاص الأمس حاجة والذين يعانون من حالات مستعجلة. بالإضافة إلى تأمين الأدوية الأساسية بما فيها أدوية الأمراض المزمنة كأمراض القلب والسكري وأدوية الصحة النفسية. وتخطّى عدد المستفيدين والمستفيدات عتبة الألفين.

كوتريات : هذا عن العمل الميداني بمختلف مجالاته. وعلى مستوى التكنولوجيا الحديثة، يكتشف المتصفح لموقعكم الإلكتروني أنكم تولون اهتماما خاصا باستخدام التكنولوجيا الحديثة سواء للتوعية أو للتعلم وبناء القدرات وتعزيز المهارات خاصة في ظل الوضع الاستثنائي الراهن. فما هي أهم الإ ˚ ازات التي حققتموها في هذا الصدد؟

منذ اليوم الأول للأزمة، بدأت المؤسسة حملتها الرقمية على صفحات التواصل الاجتماعي. ونشرت على التوالي رسائل توعوية ومشاركات من صفحات متخصصة، وكثفت المقابلات المباشرة مع الأخصائيين وخاصة الأطباء وأخصائيي التغذية والمعالجين النفسيين العاملين في مراكز المؤسسة، مع عرض سلسلة من النصائح عن أهمية العناية النفسية والتغذية السليمة في أوقات الحجر المنزلي. وأوجدنا خطا ساخنا لتلبية أي توضيح أو مساعدة. وبما أن نسبة عالية من مستفيدينا هم من النساء، تهمّنا مساعدتهن اقتصادياً وأكاديمياً وصحياً. لذلك نركز على تأمين احتياجاتهن ومتابعة أعمالهن عبر الاتصال بهن هاتفياً أو من خلال الأنترنت.

ولحماية طلاب التدريب المهني والمستفيدين من البرامج التنموية، نظرًا لأننا ملزمون بإيقاف الدورات التعليمية عندما كنا في منتصف الفصل الدراسي، اخترنا الاستمرار عبر آلية التعليم عن بعد باستخدام أحدث برامج التواصل. هذه الطريقة ساعدت الطلاب على التفاعل بشكل أفضل. فقد ازدادت أعداد المنتسبين كما زادت نسبة الحضور خاصة من أبناء المجتمعات الأمس حاجة، وذلك لأن الأنترنت أصبح سهل المنال للجميع ومتوفرا من خلال الهواتف والحاسوب النقال. ونعمل بحسب خطة محكمة لتنفيذ دورات وورش عمل من خلال ندوات عبر الإنترنت وجلسات مباشرة، يتمكن من خلالها المتدربون والمتدربات من الاستفادة في ظل إغلاق مراكز التدريب المهني. واستفاد منها أكثر من سبعين أستاذ ومدرب من مدارس مختلفة. ونفذت المؤسسة خلال الحجر الصحي عشرين دورة تدريبية جميعها عن بعد عبر الأنترنت. وأتمّت خلالها جميع صفوف التزيين والتجميل واللغات والكمبيوتر، بإشراف أكثر من عشرة مدربين أخصائيين. كما تمّ تدريب حوالي مئة وخمسين شخصاً على أسس القيادة والمهارات الحياتية.

كوتريات : هذا يعني أن البرامج والخدمات التي تقدمونها قد تأثرت بهذه الجائحة، فخططتم لتجاوز كل العقبات؟

نعم هو كذلك. فبالنسبة إلى برنامج القروض الصغيرة، نحن نعمل على إبقاء المستفيدين والمستفيدات من القروض قيد المتابعة، والتأكد من أنهم يديرون ويعيدون جدولة مدفعاتهم، وخاصة أولئك الذين يعانون من عقبات في أعمالهم في ظل الأزمة. وسوف نستمر بعد الأزمة في ظروف أفضل.

وكان برنامج البيئة والتنمية الأكثر تأثراً لأنه يرتكز على المشاريع المدرسية وتلك التي ننفذها في المناطق الريفية مع النساء والأطفال. فمع الإغلاق التام، لا يمكن أن نتابع هذه الأنشطة. لذلك، يساعد موظفو المؤسسة في دعم الأنشطة الاجتماعية الأخرى، كالمساعدة في تحضير حصص المساعدات العينية، بالإضافة إلى التحضير للمشاريع المستقبلية. وبالرغم من الظروف القاهرة، لم يتوقف عمل شاحنة «يلا نفرز» فقد تابعت جولتها البيئية وجابت الساحات والمناطق لنقل النفايات الصلبة غير العضوية التي تجمعها من المراكز المحددة إلى المعامل المخصصة من أجل إعادة تدويرها.

وإستجابةً لحاجات المجتمع في ظل الجائحة، قامت مؤسسة مخزومي بتوزيع أكثر من عشرة آلاف حصة غذائية للأسر الأكثر حاجة، خاصةً لمساعدتهم خلال شهر رمضان المبارك. حيث قام موظفوا ومتطوعوا المؤسسة بتوضيب الحصص الغذائية وتوزيعها،

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

بعد تعقيم المحتويات ومع التزام كافة معايير السلامة من انتقال العدوى. ويتأكد فريق وحدة الإغاثة الذي يتعامل مع اللاجئين والنازحين في لبنان، من تلبية احتياجاتهم، حيث لم يعد بإمكاننا الاستمرار في الأنشطة الجماعية. ويساعد فريق العمل الاجتماعي على مواجهة المصاعب المالية والاجتماعية التي تجلبها هذه الجائحة في أعقابها، حيث نقوم بمساندة العائلات التي تكافح تزامنا مع مشاكل العمل، وإغلاق المدارس، ورعاية الأطفال والتكاليف الصحية. ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة مخزومي بدأت عملها في مجال الإغاثة والمساعدات الإنسانية مع اللاجئين والنازحين منذ أكثر من أربعة عشر عاماً. وهي تستجيب للأزمات ولاحتياجات المجتمعات الأمس حاجة في لبنان بالاتفاق مع شركائها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء المحليين لتقديم الخدمات للمستفيدين من جميع الجنسيات والأعمار في بيروت وجبل لبنان، بما في ذلك المخيمات الفلسطينية. وقد تخطت مجموع الخدمات الإغاثية التي قدمتها مؤسسة مخزومي للاجئين والنازحين المليون، منها 65 ألف خدمة في عام 2019 منها 60 بالمائة لفائدة النساء.

كوتريات : هذا عن عمل المؤسسة، لكن هل يوجد في لبنان عمل تشاركي حقيقي بين مؤسسات الدولة والسلط المحلية وهياكل المجتمع المدني لتحقيق باعة التدخلات في مواجهة كوفيد 19؟ وما أهمية ذلك بالنسبة إليكم؟

نجد في لبنان عملا تشاركيا حقيقيا بين مؤسسات الدولة والسلطة المحلية وهياكل المجتمع المدني لمواجهة الأزمات. فخلال هذه الأوقات العصيبة، نقوم بالتنسيق مع شركائنا الدوليين والمحليين والهيئات الحكومية لإيجاد طرق جديدة لمواجهة الجائحة. ونبذل قصارى جهدنا لمواصلة المساعدات بالوسائل المتاحة، مع استخدام أساليب الحماية الأكثر فعالية. وتعمل مؤسستنا بالتعاون مع شركائها من منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الحكومية كوزارة الصحة العامة ووزارة التربية ووزارة الشؤون الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. كما تعمل مع البلديات التي تسهل مهام أعمالنا الميدانية. وأسوق مثالا على ذلك هو مشاركة مؤسسة مخزومي في الحملة الموحّدة لإئتلاف المؤسسات الإغاثية الذي يتضمّن أكثر من سبعة عشر جمعية خيرية وإغاثية، تعمل جميعها لمكافحة تداعيات الجائحة.

كوتريات : هل يمكن أن تشاركونا تجربة ناجحة أو جملة من الدروس المستفادة من عملكم الميداني في مواجهة كوفيد 19، يمكن تقاسمه خاصة وأننا على مستوى المنطقة العربية نفتقر إلى توثيق مبادرات المجتمع المدني؟

تعلمنا من الجائحة أننا مسؤولون أمام بعضنا البعض وأن العمل الإنساني هو الحافز للقيام من الأزمات الصحيّة، والاقتصادية والطبيعية. الصمود هو أكثر من مجرد تحمل الصدمة المفاجئة. فهو يعني أيضًا فهم ومعالجة التغييرات الهيكلية طويلة المدى، والقدرة على التكيف، والاستماع إلى الموظفين والمستفيدين، وتقديم ما يحتاجون إليه. وهذا هو ما يقود المؤسسة نحو النجاح. إن ما يحدّد نجاحنا في عملنا هو القدرة على الابتكار وتحمل المخاطر ومواجهة التحديات الكبيرة. نحن نعيد تقييم خططنا ونغيرها دائمًا لنرى كيف يمكننا خدمة المستفيدين بشكل أفضل مع الاستمرار في البحث عن طرق عمل جديدة. استراتيجيتنا المستدامة ضرورية لبقاء الأعمال جارية. وسيكون للتغيرات المناخية تأثير عميق على النظام الاقتصادي العالمي، من كيفية إنتاج الغذاء، إلى سبل العيش وكيفية انتشار الأمراض. وبالتالي، من المهم زيادة الوعي بشأن الطاقات البديلة وتشجيع الصناعة الزراعية.

لقد تأثرنا جميعًا بطريقة ما بفيروس كورونا المستجد. وهذه الجائحة والمسؤولية الجماعية المطلوبة لوقف انتشار الفيروس تذكرنا بإنسانيتنا المشتركة. يجب أن نكون موحدين لدعم بعضنا البعض، وحماية صحتنا، وتعزيز قدرتنا على الاستعداد والاستجابة لأزمات مثل هذه. فشعارنا دائمًا: «معا بدأنا، بكم نجحنا، ومن أجلكم نستمر» ●

المجتمع المدني في مصر في مواجهة «الكورونا»

تحركات افتراضية وتقييد على الأرض

في الرابع عشر من مارس/آذار 2020، أعلنت الحكومة المصرية عن تعطيل الدراسة في المدارس والجامعات كأولى إجراءاتها «الاحترازية» -كما أطلق عليها رئيس الوزراء في بيانه يومها لمواجهة فيروس كورونا المستجد «كوفيد 19»، وذلك بعد أيام من إعلان منظمة الصحة العالمية من تحوله إلى «جائحة» أي وباء عام. وما لبث هذا الوضع سوى أيام قليلة حتى صدرت عدة قرارات أخرى، مع اكتشاف مزيد من الحالات، تقضي بتعطيل الطيران وفرض حظر التجوال الجزئي وتقليل أعداد الموظفين الحكوميين وتعطيل الخدمات الحكومية المتعلقة بالشهر العقاري ووقف المحاكم. وهي قرارات جاءت مشابهة لما حدث في كثير من دول العالم الذي اجتاحها الفيروس.

آيــة نبيــل - مصــر

خصصت الدولة لمواجهة خسائرها 100 مليار جنيه (أي ما يعادل ستة مليار دولار أمريكي)، لكن على أرض الواقع لم يكن هذا كافيًا، وكان لابد أن يلحقها أيضًا تدخل للمجتمع المدني سواء عبر المنظمات التي تصل أعدادها إلى حوالي 57 ألف أو المبادرات التطوعية بشكل عاجل، ليس فقط لمواجهة التحديات الاقتصادية الناجمة عن تلك الأزمة، بل أيضًا غيرها من التوابع المرتبطة بالقضايا الحقوقية التي تعمل عليها عدد من هذه المؤسسات.

وحيث تمثل النساء تقريبًا 46 % من القطاع غير الرسمي في مصر، وذلك حسب دراسة لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية صادرة في العام 2016 بعنوان «الأبعاد الجندرية للعمل غير المهيكل»، كانت عملية مواجهة الأضرار الاقتصادية التي قد تلحق بهن من أول أوليات الجمعيات العاملة في مجال قضايا المرأة، من ضمنها، مؤسسة المرأة الجديدة. وكان لهذه الأخيرة مشروع يرتبط ببرنامج «الشمول المالي» منذ فيفري/ فبراير 2019 «يستهدف بشكل أساسي تدريب 11 جمعية في 5 محافظات على مستوى الجمهورية على توفير فرص عمل مستدامة للسيدات في قراهم، «لذا مع بدء الأزمة بدأنا ندرب الجمعيات على كيفية تدريج الفوائد للنساء خلال هذه الفترة دون أن تشكل عليهم عبء لا يستطعن تحمله»، كما صرحت لنا منى عزت، مديرة برنامج العمل والمرأة في المؤسسة والمشرفة على المشروع.

كما اتخذت المؤسسة حسب محدثتنا، إجراءات أخرى للتعامل مع الأزمة، منها تنفيذ دورات تدريبية للجمعيات التي تتعاون معها في المحافظات، تشمل التوعية من الفيروس وفتح المناقشات معهم حول قوانين الحماية الاجتماعية وكيفية تعامل القائمين عليها وأعضائها مع أهالي قراهم خلال هذه الفترة. وتضيف، «دفعناهم إلى العمل مع القطاعات غير المنتظمة في قراهم من النساء أو غير القادرين على تسجيلهم استمارات الإعانة الحكومية. فكثير من القطاعات المهمشة تضم عاملين في أعمال غير منتظمة، وقد لا يملكون الأدوات اللازمة لتسجيل هذه الاستمارات الكترونيًا أو أنهم أميون. والقطاع غير المنتظم هو قطاع هش ورأسماله صغير، والعامل به لا يكاد يملك مدخرات تكفيه، فهو يسد احتياجاته يوما بيوم، لذا فإن دور الدولة هنا مهم في إعانة هؤلاء تحديدًا في ظل توقف أعمالهم وتضررها».

وكانت الحكومة المصرية قد قررت منح 500 جنيه (أي ما يعادل 32 دولارا أمريكيا) كإعانة للعمالة غير المنتظمة، والتي تبلغ أعدادها وفقًا لآخر احصائيات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لسنة 2019، ما يقارب 14 مليون شخص، إلا أن مليون و900 شخص فقط هم من استطاعوا التسجيل فيها. وقد أعلنت وزارة القوى العاملة عن استبعاد 500 ألف منهم «لا تنطبق عليهم الشروط»، على أن تصرف للباقي الإعانة بدءًا من شهر أفريل/ إبريل ولمدة ثلاثة أشهر.

المرأة والكورونا : عنف مضاعف

تزايدت معدلات العنف زمن الكورونا، الأمر الذي شكل تحديا، حاولت الجمعيات الحقوقية الاستعداد له، خصوصًا مع غلق مقارها، وتوقف المحاكم عن البت في القضايا، وصعوبة تقديم البلاغات في المراكز الشرطية، بسبب تكثيف الجهود الأمنية في مواجهة الظروف المترتبة على حظر التجوال أو عزل الأماكن التي ظهرت فيها حالات إصابة بالوباء. وأمام كل هذه العراقيل، لم يجد مركز

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

المرأة للإرشاد والتوعية القانونية بدا من تخصيص ثلاثة خطوط ساخنة لتقديم الدعم القانوني والنفسي للحالات، سواء ممن كانت تتابع مع المركز بالفعل أو من صاحبات البلاغات الجديدة.

يقول رضا الدنبوقي، رئيس المركز، إن عدد البلاغات التي وصلت للمركز لا يعبر عن الوضع الحقيقي. فتواجد القائمين بالعنف في نفس المكان مع المتعرضات له طوال الوقت أدى إلى تقييد قدرتهن على الإبلاغ، لذا لا أعتبر أن أعداد البلاغات التي تصلنا واقعية، وإنما هي أقل. فالمتعرضات للعنف غير قادرات على الاتصال بنا أو اللجوء إلينا كما كان يحدث سابقا».

وحيث أن «لا مأوى بديل لهؤلاء في الوقت الحالي، للأسف»، حسب محدثنا، تجد «الناجيات من العنف» أنفسهن فترة الحجر مع معنفيهن من أفراد الأسرة ومطالبات في الوقت ذاته بالاعتناء بالأبناء مع غلق المدارس وبالبيت واحتياجاته اليومية، بما في ذلك احتياجات المعنف. وتوصل المركز حسب قول مديره «ببعض بلاغات الرغبة الجامحة والفورية للانفصال»، لا نجد أمامها من حل سوى تحويل صاحباتها إلى الأخصائي الاجتماعي والنفسي لتدوين تفاصيل وقائع العنف وتقديم الدعم لهن، ونصائح لحماية أنفسهن. فالمحاكم مغلقة ونحن لا نستطيع أن نتخذ أي إجراء، كما أنه لا يوجد بديل أمامها، فالظروف الاقتصادية غير مهيأة حتى لتمكين النساء اقتصاديًا».

وأثرت الإجراءات المتخذة على مواصلة تدريب حضوري للمركز لـ25 فتاة في إطار مشروع «مناهضة التمييز» ليكن كوادر في مجتمعاتهن المحلية، فتم التواصل معهن لمساعدة مجتمعاتهن في نشر الوعي عن الفيروس ومساعدة الأهالي على تخطي أضراره. كذلك فرض الحجر الصحي على المركز التغيير في طريقة عمله وحتى مواضيع اهتمامه تماشيا مع الوضع الراهن. وكذلك فعلت مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون، التي تؤكد رئيستها انتصار السعيد، استبدال الطاقم الإرشادي الحضوري بخطوط ساخنة سواء لاستقبال البلاغات أو تقديم الدعم النفسي. وكثفت المؤسسة من نشاطها على مواقع التواصل الاجتماعي لنشر نصائح وتوجيهات بشأن الفيروس أو بمواجهة تداعياته النفسية أو ما قد ينجم عنه من عنف ونشر ورقة بحثية أسبوعيًا للكتابة عن المستجدات.

ولم تزدد معدلات بلاغات العنف التي استقبلتها خطوط المؤسسة منذ بدء الأزمة، وفقًا لانتصار، مفسرة ذلك بأن معظم أفراد الأسر التي تعمل المؤسسة معهم، لم يتوقفوا عن العمل، سواء العاملين في القطاع الخاص، أو القطاعات غير المنتظمة. في المقابل، تلقت المؤسسة شكاوى أكبر من الضرر الاقتصادي الذي لحق الفئات التي تستهدفها «فبعض دافعي النفقة على سبيل المثال قللوا من المبلغ الذي يقدموه للسيدات التي نتابع معهن، بحجة الظروف الجارية». وهي نفسها الظروف التي دفعت المؤسسة إلى نصحهن «بالموافقة مخافة انقطاع دافعيها نهائيا عن تأمينها للأسباب ذاتها في ظل توقف المحاكم عن العمل مع توجيه السيدات اللاتي يعملن في الأعمال غير المنتظمة أيضًا للتسجيل في الإعانة الشهرية الحكومية».

تغيير في التحركات وتأثيث لمواقع التواصل الاجتماعي في ظل تحديات جمة

ودفعت الكورونا كذلك مؤسسة القاهرة للتنمية والقانون إلى «تحويل وجهة» بعض المشاريع التي تنفذها استجابة للأزمة الراهنة على غرار مشروع «رعاية طبية آمنة للنساء» والذي كان يعتمد على تدريب الكوادر الطبية على التعامل المهني مع النساء. وحيث أن التدريب توقف، فقد قررت المؤسسة التبرع بشراء 3450 كمامة طبية والتبرع بها لمستشفى حميات امبابة، التي تعمل في نطاقها، المخصصة للعزل، وذلك من ميزانية لمشروعها الذي تنفذه بالتعاون مع منظمة التعاون الايطالي من أجل التنمية (كوسبي) والاتحاد الأوروبي.

إغلاق مقرات الجمعيات الحقوقية، دفع إذن بالجمعيات إما الاعتماد على الخطوط الساخنة أو تعديل وجهة بعض من مشاريعها، غير أن القاسم المشترك بينها، كان نشاطها المكثف على مواقع التواصل الاجتماعي. وفي الإبحار على صفحات المنظمات والمراكز يتبين ذلك جليا. وهو ما قام به مركز قضايا المرأة والمركز المصري لحقوق المرأة الذي واصل تنظيم دورات تدريبية للفتيات في

كيفية تنظيم المبادرات والترشح للمجالس المحلية، وقامت رئيسته، المحامية نهاد أبو القمصان عبر فيديوهات لها، بتقديم نصائح للنساء للتوعية بمواجهة الفيروس. وكذا فعلت مؤسسة نظرة للدراسات النسوية بنشرها عدد من أوراق السياسات ومقترحات وتصميمات بصرية تلقي الضوء على أوضاع نساء مصر والإجراءات والتدابير الطارئة اللازمة لحمايتهن.

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

ولا يخفى على أحد أن أزمة الكورونا جاءت في أعقاب أزمة التمويل التي كانت سارية منذ 2014 بين الحكومة المصرية والمؤسسات غير الحكومية خصوصًا العاملة في المجال الحقوقي، عمقها القانون الجديد الذي يتهمه العاملون في المجتمع المدني بأنه يعطي سلطات واضحة للدولة للتدخل في شؤونها. ولأن هذا الصراع ما زال دائرًا في ظل استمرار التحفظ على أموال عدد من الجمعيات وغلق مقراتها ووقف الموافقات على المنح لها، لا يظهر العمل الحقوقي المنظم في هذه الأزمة من باقي الجمعيات واضحًا.

وتواجه الجمعيات التنموية، هي الأخرى العديد من التحديات أمام القانون الجديد في مسألة جمع التبرعات، لذا يطفو على الساحة في مصر في هذه الأزمة جانبان، المؤسسات الكبرى المركزية، وخصوصًا صندوق تحيا مصر، التابع لرئاسة الجمهورية، أو المبادرات الشبابية الفردية، والتي تحدث إما بالتعاون مع جمعيات محلية صغيرة، أو بشكل فردي، وهو الأغلب، لذا بدا عليها عدم التنظيم. ففي كل محافظات الجمهورية تقريبًا، ظهرت المبادرات من شباب المناطق والقرى لتوزيع المواد الغذائية أو التطوع للقيام بأعمال تطهير وتعقيم الشوارع والمباني وأخرى تقوم بنشر التوعية بين الأهالي. وتطوع آخرون في النزول لتنظيم المواطنين في أماكن التجمعات مثل البنوك أو أماكن صرف المعاشات أو المواد التموينية.

وشكلت المبادرات الطبية أيضًا إضافة جديدة للنشاط غير الرسمي في مصر، بداية من التبرع بأدوات الحماية والأجهزة الطبية للمستشفيات أو أماكن الرعاية ومقدمي الخدمة. ومن جانب آخر ظهرت مجموعات لأطباء على مواقع التواصل الاجتماعي تقدم الاستشارات الطبية، لتخفيف الضغط على المستشفيات وأماكن الرعاية وتقليل مخاطر تعرض المرضى غير المصابين بالعدوى، خصوصًا إغلاق عيادات خاصة، كنوع من الإجراءات الاحترازية للحماية. وقد أكد بعض الأطباء أن كثافة الضغط على المستشفيات بسبب هذه المبادرات والخوف أيضًا من العدوى، قد قل بنسبة 60 % تقريبًا من الأعداد التي كانوا يستقبلونها قبل الأزمة.

العمل التطوعي في ظل «تقييد» الحركة

وطالت التحديات العمل التطوعي بفعل الإجراءات الوقائية المعتمدة والتي انعكست سلبا على إيصال التبرعات إلى مستحقيها. ففي حين أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي على أن عدد المتطوعين مع الجمعيات الأهلية يقارب 400 ألف متطوع وأن هناك اتجاه لتنسيق العمل مع الجمعيات لاستخدام هذه القوى البشرية وقت الحاجة إليها، يؤكد أحمد إبراهيم، متطوع بعض العراقيل التي تعترض نشاطهم. فقد تعاون أحمد مع شباب منطقته على جمع تبرعات فيما بينهم وشراء مواد غذائية لتوزيعها على سكان المنطقة من غير القادرين، في إسناد لعمل الجمعيات الموجودة في منطقته تقوم بدفع إعانة شهرية ثابتة لبعض الأسر. ومع بدء تفعيل قرارات الحظر وغلق المجال، كثير من العاملين توقفوا عن النزول، رغم حاجتهم الملحة إلى إعانات عاجلة، الأمر الذي وضع أحمد وأصدقاءه في وضعية ضبابية، لا يعرفون كيف يتحركون في إطارها. والأمر ذاته حصل مع إبراهيم الذي قام كغيره من عشرات الشباب بتسجيل بياناتهم على الاستمارة التي أعلنت عنها وزارة الصحة المصرية لاستقبال متطوعين للعمل معها في المحافظات، إلا أن الاستمارة لم تستمر إلا ساعات وتوقفت، ولم تعلن الوزارة عن أي فعاليات لفائدتهم، أو حتى التواصل معهم.

ويطرح ما سبق تساؤلات عدة في خصوص العمل التطوعي، الآن وغدا، الذي يشكل جزءا لا يستهان به من مجهودات مواجهة الوباء في ظل وضعية غير مسبوقة تتطلب في آن تحرك المتطوعين وإجراءات عامة «تقيد» من الحركة. ●

نساء العراق وشبابها في مقدمة الوجه المشرق لأزمة وباء الكورونا

مع إعلان الحكومة العراقية لفرض حظر التجوال في العراق لتجنب انتشار فيروس كورونا على نطاق واسع في السابع عشر من مارس/ آذار الماضي، انطلقت حملات شبابية ونسائية على الفيسبوك بعضها ركز على التوعية الصحية وانصبت أخرى في مجال المساعدات لذوي الدخل المحدود.

نساء بغداد الناشطات في مجال قضايا المرأة تسابقن لإطلاق تحديات على السوشيال ميديا لتشجيع بعضهن البعض على تقديم سلات غذائية للكسبة الذين توقفوا عن جني قوتهم اليومي بسبب الحظر. نشرت إحدى الناشطات منشورا على الفيسبوك تقول فيه إنها ستقوم بتوزيع كميات غذائية لذوي الدخل المحدود وعائلات العمال الذين أجبرهم الحظر الوقائي على التزام منازلهم، متحدية صديقتها أن توزع كميات أكبر. تقبل صديقتها التحدي وتقوم بتوزيع الغذاء ثم تتحدى ناشطة أخرى بدورها... وهكذا امتد الأمر لتشارك فيه عشرات الناشطات والمنظمات النسوية.

خلود العامري. صحافية -العراق

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

حمّى التحدي بين الناشطات ساهمت في تنمية التكافل الاجتماعي في البلاد شيئا فشيئا وبدلا من اقتصار الأمر على النساء، امتد إلى الأسواق الكبيرة والمناطقية، فوزعت هي الأخرى مواد غذائية مجانية، كما امتدت إلى أفران الصمون التي رفعت بدورها لافتات كتبت عليها «الخبز مجانا لمن لا يملك ثمنه».

حملة التكافل الكبيرة التي أطلقتها النساء وقدنها في شكل عنقودي، بدأت بالطعام ولكنها لم تنتهي عنده. فعديدة هي منظمات المجتمع المدني الأخرى التي ترأسها نساء، قادت حملات توعية ميدانية حول مخاطر فايروس كورونا، ووزعت المعقمات والكمامات والكفوف وصابون غسل الأيدي مجانا على الفقراء وسكان المناطق الشعبية. وقامت منظمة أوان النسوية بحملة واسعة في قرية الغجر في محافظة القادسية، وهي القرية الوحيدة الخاصة بالغجر في الجنوب استهدفت الأطفال لتعليمهم طرق غسل الأيدي والوقاية من كورونا، ثم توسعت الحملات لاحقا لتصبح الكترونية مع تواصل الحظر لأكثر من شهر.

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

ابتكار دونما احتكار

وعلى الجانب الآخر، تحركت شابات أخريات لابتكار وسائل الوقاية من الفيروس، فصنعت فرح منعم وهي مهندسة كيمياوية شابة محلول معقم للأيدي من مواد محلية، تبنته كليتها للهندسة بجامعة القادسية وفتحت مختبرها للشابة التي صنعت آلاف العبوات، تم توزيعها لاحقا على دائرة صحة الديوانية. ولم تكتفي فرح بذلك، بل إنها شرحت لاحقا للعموم، طريقة صناعة المعقمات المحلية ولم تبقها سرا مثلما تفعل الشركات كي يتمكن زملاؤها في جميع المدن العراقية من تصنيعها لتكون متاحة للمواطنين، لاسيما مع توقف عملية الاستيراد إثر الحظر وغلق معظم المنافذ الحدودية.

حملات التوعية الإلكترونية والدعم الغذائي لم تقتصر على المنظمات التي تقودها النساء ولا على المبادرات الفردية التي وسعت إطار التكافل الاجتماعي في البلاد، بل شارك الشباب بشكل واسع في الحملات، خاصة الجانب التوعوي منها بخطورة المرض وحث الأهالي على البقاء في المنازل.

ووظف الكثيرون طاقاتهم وصفحات منظماتهم والصفحات الشخصية لتقديم النصائح والإرشادات حول طرق التعامل في المنزل وخارجه وأساليب الوقاية من الفيروس، وزادت منشوراتهم حول مخاطر الإصابة وضرورة الوقاية منه فضلا عن نشرهم لفيديوهات «تم تسريبها» من مستشفيات العزل لمرضى أصيبوا بالفيروس أو ممرضين يحذرون من انتشار الوباء ويكشفون عن معاناتهم في العمل في ضوء نقص المعدات الطبية. وشارك شباب آخرون بتوزيع سلاّت غذائية لذوي الدخل المحدود مستخدمين الدراجات الهوائية التي تم استثناؤها من حظر التجوال، إذ قاموا بنقل الغذاء إلى منازل العائلات متخذين كافة الإجراءات الوقائية. ووزع آخرون الكمامات للمواطنين الذين لا يملكون ثمنها، خاصة وأن أسعارها تضاعفت خلال الأزمة.

مشهد ممنوع من السياسة

وتطوع مئات الشباب تحت مظلة الجمعيات، لتعقيم وتعفير الشوارع والأماكن العامة والمناطق السكنية بشكل دوري لأكثر من شهر ونصف، مستخدمين سيارات لمتطوعين آخرين أو حاملين أنابيب التعفير فوق ظهورهم وهم يرددون الأغاني والأناشيد الحماسية. ولقيت هذه الحملات صدى لدى الناس حتى أن الأحزاب السياسية حاولت ركوب الموجة، وقامت بدورها بحملات تعفير، غير أن السياسيين والبرلمانيين المتحزبين عمدوا إلى وضع صورهم في مؤخرة السيارات الحوضية، ما أثار السخرية منهم في بعض مناطق بغداد.

وبقيت بذلك منظمات المجتمع المدني والحركات المواطنية العفوية والتطوعية للنساء والشباب خصوصا، في مقدمة المشهد الصحي والتكافلي ومجسدة لجانبه المشرق، مقابل جانبه الآخر الأكثر قتامة والمتمثل في ارتفاع نسب العنف الأسري، ما دفع المنظمات النسوية والناشطات إلى المطالبة بتشريع قانون العنف الأسري الذي ارجأه البرلمان العراقي مرات عدة ●

قرار يقضي بالسماح للاستماع إلى النساء الناجيات عبر الهاتف دون الحضور إلى المحكمة

منذ بداية انتشار فيروس كوفيد 19، ارتفعت نسبة العنف ضد المرأة في العالم بسبب الحجر الصحي الذي فرضه هذا الوباء بنسب كبيرة، ما دفع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 6 نيسان/أبريل إلى «إطلاق نداء عالمي لحماية النساء والفتيات في المنازل»، بعد إشارة منظمة الأمم المتحدة بأنها «غير قادرة في هذه المرحلة على تحديد عدد النساء اللواتي يتعرّضن لعنف أسري في العالم نتيجة الحجر المنزليّ، (...) وطالب «الدول الى تأمين خدمات لمعالجة العنف الأسري ضمن إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا».[1]

حيـــاة الحريـــري المؤسسة والرئيسة التنفيذية ل «دياليكتيك انستيتوشن» للإعلام والدراسات لبنان

وفي لبنان، ارتفع عدد التبليغ عن حالات العنف الأسري بنسبة 100 ٪ في شهر مارس/آذار بحسب قوى الأمن الداخلي، بعدما كانت النسبة 86 ٪ في شهر فيفري/فبراير.[2] هذا الواقع، دفع بمنظمات المجتمع المدني التي تعنى بمحاربة العنف ضد المرأة إلى الاستنفار لرصد ومتابعة وحثّ النساء للتبليغ عن حالات العنف التي يتعرضن لها.

منظمة «أبعاد» : العنف ضد المرأة ليس أولوية وطنية

وضعت منظمة «أبعاد»[3] خارطة عمل تقوم على ثلاث مستويات للاستجابة للمستجدات التي فرضها وباء كورونا. تمثل المستوى الأول منها في تقديم الخدمات المباشرة وحماية النساء الناجيات من العنف وأطفالهن» بحيث استكملت المنظمة «عملها بتقديم الخدمات المباشرة (خدمة المشورة، خدمة الخط الأمن، خدمة الايواء الأمن، خدمة المرافقة والمتابعة القانونية، خدمة الإدارة العيادية لحالات الاعتداء الجنسي...) التي ترتكز على الإجراءات الإرشادية والتشغيلية للمنظمة. إجراءات طورتها المنظمة بما يتناسب مع معايير الصحة العامة ومعايير الأمان والخصوصية للسيدات الناجيات. وتمحور المستوى الثاني حول الإعلام والمناصرة بحيث «نفذت المنظمة حملة إعلامية بهدف تظهير تفاقم هذه الظاهرة من جهة، ونشر الرقم الآمن التابع للمنظمة 24/7 ليصل إلى أكبر شريحة ممكنة من النساء ضحايا/الناجيات من العنف». ويقوم المستوى الثالث على «التوعية «بكيفية التبليغ عن العنف، إدارة الضغط، الوالدية الإيجابية خاصة...) تزامناً مع التوعية الصحية خاصة الوقاية من الوباء».[4]

وعن الآلية المتبعة في عمل المنظمة لمواجهة ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة، صرحت نارود هاروتونيان منسقة الشؤون العامة للمنظمة لكوثريات عبر «دياليكتيك» ، من المؤسسات الأعضاء في شبكة أنجد، أن المنظمة تدير «13 مركز استماع وإرشاد يشكلون مساحات آمنة للنساء والفتيات» في كامل المناطق والمحافظات اللبنانية». وفي حين بلغ عدد الاتصالات التي تلقتها المنظمة للتبليغ عن حالات عنف 215 في كل من فيفري/فبراير، مارس/آذار، وأفريل/أبريل 2019، ارتفع العدد إلى 514 في نفس الفترة من العام الحالي أي بارتفاع يعادل مرتين ونصف.

1. شري، إيناس. «التبليغ عن حالات العنف الأسري في لبنان يرتفع بنسبة 100 ٪ ... الحجر يحمي من الكورونا ولكن من يردّ المعنّفين عن النساء؟»، المفكرة القانونية، 7 أفريل/ نيسان 2020
2. البعيني، فرح. «ارتفاع قياسي للعنف الأسري في زمن كورونا...الأصوات تعلو لحماية الضعفاء»، جريدة النهار، 31 مارس/ آذار 2020
3. تعريف عنها
4. مقابلة خاصة لكوثريات عبر المؤسسة العضو في شبكته أ ّبد «دياليكتيك انستيتوشن» مع منسقة الشؤون العامة للمنظمة نارود هاروتونيان

وتقوم المنظمة بالتنسيق مع الجهات والمنظمات الأخرى المعنية في إطار التشبيك بين منظمات المجتمع المدني، انطلاقا من «إيمانها بضرورة تظافر كافة الجهود للاستجابة والتصدي للعنف»، فهي تتواصل وتنسق مع « كافة فعاليات هذه المناطق والجمعيات التي تعمل على الميدان». هنا، يحضر الحديث عن دور الدولة في مكافحة العنف الجندري وعن مدى الدعم الذي تقدمه للمنظمات العاملة في هذا القطاع، تشرح هاروتونيان أنه ومنذ تأسيسها، بدأت منظمة «أبعاد» « بالتنسيق والتشبيك مع مؤسسات/قطاعات الدولة المعنية والعمل على مأسسة ودمج منظور النوع الاجتماعي في الوزارات كلٌ حسب دوره». وفي حين تحضر الدولة من خلال التعاون مع المنظمات النسائية ومن ضمنها «أبعاد» التي بادرت «إلى سلسلة تدريبات لعناصر الضابطة العدلية حول الجندر والمساواة» وصولاً إلى تطوير «أصول التعاطي والتحقيق في جرائم الاتجار بالأشخاص وجرائم الاعتداء الجنسي وتقديم الدعم لضحاياها». وهي أصول ضمنت في مذكرة عمل مُلزمة صادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بالتعاون مع المنظمة، إلا أن الدولة تأخرت في طرح «بعض المبادرات للاستجابة لهذه الآفة». ولا يمكن إدراج مجهودات الدولة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة حسب المنظمة، إلا ضمن خانتي المبادرات «الوقائية أو الرادعة» والسبب في ذلك بحسب المنظمة إلى أن « إشكالية العنف الجندري ما زالت غير مدرجة كأولوية وطنية شأنها شأن كافة قضايا حقوق النساء». والمطلوب للحدّ من تنامي العنف ضد المرأة « تفعيل وإنفاذ وتعدي قانون رقم 293 المتعلق بحماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف من خلال إيجاد الآليات الضرورية لإنفاذه. بالإضافة إلى تطوير وتطبيق استراتيجية وطنية خاصة بهذه الإشكالية مع رصد كافة الآليات الإجرائية الخاصة والموارد اللازمة لتنفيذها.

التجمع النسائي الديمقراطي :
لا مفر من الضغط ثم الضغط

يجمع عمل التجمع المناصرة، التوعية، والخدمات المباشرة للنساء التي تعني تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي والقانوني للنساء الناجيات من كل أنواع العنف. تشرح مسؤولة الإعلام في «التجمع النسائي الديمقراطي» حياة مرشاد[5] لكوثريات عبر «دياليكتيك»، عضو شبكته أنجد، أن الدور الأساسي الذي يقوم به التجمع خلال فترة كورونا، هو في «الاستمرار في تقديم الخدمات من خلال الوسائل المتاحة أي الهاتف أو «اتصال الفيديو» والتي تتلخّص بكل أشكال الدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى الدعم القانوني من خلال رصد ومتابعة جميع قضايا النساء». أيضا، يكمل التجمع عمله في «نشر التوعية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وفي الإعلام عبر التحدث أكثر عن ظاهرة العنف ضد النساء وارتفاع نسبتها خلال فترة الوباء». وكغيره من الجمعيات والمنظمات العاملة، تشير مرشاد إلى استمرار التنسيق بين التجمع و«بين المنظمات الأخرى ومع الحملات التي تقام حاليا، وهو تنسيق يعود إلى ما قبل الأزمة. أحيانا، تصلنا حالات لنساء يطلبنّ خدمات ليست متاحة عندنا مثل خدمة الملجأ الآمن، فنحيله إلى المنظمات الشريكة الأخرى التي تقدم هذه الخدمة. من هنا، نحاول التنسيق مع بعضنا البعض والقيام بتبادل التجارب وغيرها من الأمور».

مرشاد التي تعمل أيضا، بالإضافة إلى مسؤوليتها في التجمع النسائي، كمؤسسة مشاركة في جمعية "fe-male" تشدّد على أهمية التشبيك مع المنظمات الأخرى. « من خلال عملي أيضا في جمعية «في-ميل» (fe-male)، قمنا عبر موقعنا الإلكتروني النسوي «شريكة ولكن» بحملة مع بداية انتشار وباء كورونا للحديث عن أثر الأزمة على النساء وربطها بقضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي. نقوم أيضا باستمرار بنشر التوعية للنساء حول مواضيع مختلفة صحية، واجتماعية، ورياضية، وقانونية وربطها بالمنظمات التي تقدّم هذا النوع من الخدمات».

يحضر دور الدولة في النقاش. فيحاول الناشطون والناشطات في التجمع «الضغط على الدولة للتحرك من خلال إصدار بيانات ومن خلال تنسيق مباشر مع الجهات المعنية للمطالبة بالتشدد أكثر في العقوبات وإعطاء أهمية لقضية العنف ضد النساء في هذه الفترة». حملات الضغط هذه بدأت تثمر بخطوات إيجابية تتخذها الدولة، حيث أعادت قوى الأمن الداخلي تعميم رقم التبليغ عن حالات العنف بالتعاون مع الهيئة الوطنية. ولعلّ من الخطوات

5. مقابلة خاصة ل «دياليكتيك انستيتوشن» مع مسؤولة الإعلام في التجمع النسائي الديمقراطي حياة مرشاد

الإيجابية التي أقدمت عليها المؤسسات الرسمية في الدولة هي قيام النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات بإصدار قرار «يقضي بالسماح للاستماع إلى النساء الناجيات عبر الهاتف دون الحضور إلى المحكمة»، الأمر الذي يشجّع النساء ويسهّل عملية التبليغ. هذا القرار الذي «اتخذ نتيجة ضغط المنظمات لحث الدولة للعب دور أكبر يجب أن يستكمل بحسب مرشاد بإعلان حالة الطوارئ في ما يتعلق بالعنف ضد النساء. «فالمطلوب اليوم إعلان حالة طوارئ في قضية العنف ضد النساء مثلما يوجد حالة طوارئ صحية. القرارات التي صدرت إيجابية جدا لكن يجب الاستمرار في التشدد في العقوبات وملاحقة القضايا لكي نحدّ قليلا من ارتفاع الحالات في هذه الفترة». في هذا الإطار، تشير إلى أن التجمع يعمل بتنسيق «دائم مع الجهات المعنية أي مع النيابات العامة، ومع القضاة، ومع القوى الأمنية كوننا نتابع حالات النساء المعنّفات قانونيا. ففي هذه الفترة التنسيق يكون مضاعفا لضمان حصول النساء على الحماية المطلوبة». ويشكّل كسر حاجز الصمت لدى النساء المعنّفات أحد النتائج الهامة لحملات التجمع وباقي المنظمات بحسب مرشاد، بالإضافة إلى ضمان «وصول المعلومة إلى النساء اللواتي يتعرضن للعنف وتشجّعهنّ على التواصل مع المنظمات من خلال التأكيد لهنّ أن ثمّة من يقف معهنّ ويدعمهنّ». وفي الختام، تشدد مرشاد على ضرورة استمرار حملات التوعية والضغط الإعلاميين «والوقوف إلى جانب النساء بطرق مختلفة وضمان استمرار الخدمات التي تقدّم، مع إلزامية «الاستمرار في الضغط على الدولة لأخذ تدابير معيّنة لحماية النساء».

منظمة «كفى» : شراكة مع قوى الأمن الداخلي

عمدت منظمة «كفى» إلى متابعة عملها في تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والقانونية للنساء عبر الهاتف من خلال خطّ الدعم الذي يستقبل الإخبارات والاتصالات على مدار الساعة. واعتبرت المنظمة، حسب ما ورد في تقريرها الأول الذي نشر لشهر مارس/آذار أن «الأرقام وأعداد الاتصالات لا تعكس بالضرورة واقع حال النساء في فترة الحجر، فصعوبة الاتصال وطلب المساعدة بوجود المعنّف في المنزل، وخاصة عندما يكون المنزل صغيرا، كبيرة، وكذلك الخوف».[6] من جهة أخرى، يشير تقرير المنظمة لشهر أفريل/أبريل إلى ارتفاع عدد الاتصالات الى 562 أي ضعف تلك التي تلقتها المنظمة في شهر مارس/آذار، أي في بداية فترات الحجر الصحي.

توزيع الاتصالات حسب تقرير منظمة «كفى» لشهر أفريل/أبريل

خدمات اجتماعية ونفسية

105 اتصال جديد - 324 اتصال متابعة - 44 إخبار عن عنف - 44 استفسار - 6 طلب مركز إيواء - 6 متابعة لشكوى - 14 استشارة. 7 استقصاء و14 استفسارات أخرى.

خدمات قانونية

10 طلبات حماية أو تعديل طلب حماية، إصدار 4 قرارات حماية، 111 استشارات قانونية ومتابعة شكاوى جزائية، 4 متابعات قانونية متفرقة، 0 طلبات ودعاوى أحوال شخصية.

في سياق متصل، تستكمل المنظمة عملها بالشراكة مع المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي من خلال الخط الساخن المشترك لتلقّي شكاوى العنف الأسري والذي أطلق في العام 2012. وهذه الشراكة لا تقتصر فقط على الخط الساخن، بل أيضا تشمل دورات تدريبية وبرامج إلكترونية مشتركة لتوثيق شكاوى العنف الأسري ●

6. «بين وباء كورونا ووباء العنف الأسري» : تقرير كفى لشهر مارس/ آذار»، منظمة كفى، 6 نيسان 2020

كوثـــر يهتـــم بفـــاقـــدي/ات البصـــــر وفئـــــات مـــن النســـــاء والشبـــاب

مثّل تفشي وباء كوفيد 19 في مجمل مناطق العالم، وفرض الحجر الصحي بموجبه، في أغلب البلدان ومن ضمنها البلدان العربية، تحديا استثنائيا وغير منتظر أمام الحكومات والمنظمات الدولية والأممية وهياكل المجتمع المدني بجميع أنواعها ومجالات تدخلها، وأمام الأفراد أيضا ومختلف الفئات المجتمعية.

وتجلت بشكل واضح ضرورة الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات، بل وأكثر من ذلك بكثير من حيث القدرة على خلق الإضافة في عمل المنظمات وفي تدخلاتها في مواجهة ما فرضه هذا الوباء من تباعد أحيانا وتغيير في الاهتمامات والأجندات وطرق التدخل. وقد لعبت التكنولوجيا الحديثة دورا حاسما في ظل هذا الوضع الاستثنائي، حيث أتاحت إمكانيات وفرصا للتواصل والتعلم وتحسين المعرفة وتعزيز المهارات والتعلم من مختلف التجارب والمبادرات.

ولم يكن مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث بمعزل عن هذه الديناميكية الجديدة والثرية في آن، حيث واصل العمل على مرافقة منظمات المجتمع المدني، وعلى تنفيذ برامجه، وذلك عبر تعديل خطط عمل تدخلاته بناء على ما خلفته هذه الجائحة من آثار. وعمل على مستوى آخر، وفي إطار الشراكة كدأبه دوما على خلق ديناميكيات جديدة تساعد أكثر الفئات هشاشة، وتسهم في رفع مستوى الانتباه نحو قضايا النساء وأوضاعهن وأدوارهن في مختلف السياقات والظروف.

مجلـــة صوتيـــة لذوات وذوي الإعـــاقة البصريـــة

مع انتشار الفيروس المستجد واتخاذ الحكومة التونسية-كبقية الحكومات- لعديد الإجراءات الصارمة لمنع انتشار الفيروس كالحجر الصحي العام وفرض حظر التجول في أوقات مبكرة، مما ألزم الأشخاص البقاء في بيوتهم لفترة طويلة، برزت العديد من المشاكل والنقائص الخاصة بالحياة اليومية للأفراد بمختلف فئاتهم.

ورغم الإجراءات والتدخلات المنفذة، برزت معاناة فئات مخصوصة لم يتم الاهتمام بها في ظل هذه الجائحة وهم ذوي وذوات الإعاقة. لذلك، حرص مركز «كوثر» وفي إطار الشراكة التي تجمعه بالجمعية التونسية لثقافة وترفيه ذوي الإعاقة البصرية «إبصار»، على بعث مبادرة تعنى بهذه الفئة تحديدا. فقد تبين أن ذوي وذوات الإعاقة البصرية وهم في ظل الحجر الصحي الشامل، في حاجة أكيدة الى الوصول إلى المعلومة بمختلف أنواعها، وإلى الإحاطة ورفع المعرفة على عدة صعد. فكانت فكرة إطلاق مجلة صوتية على قناة يوتيوب تبث مرتين في الأسبوع، وتقدم معلومات ذات أهمية حول كيفية التعامل مع جائحة كوفيد- 19 من ناحية وتكون أداة تثقيفية وترفيهية من ناحية

أخرى. وتحت عنوان «ديما مع بعضنا» (دائما مع بعض) انطلقت المجلة الصوتية في شهر أفريل/أبريل 2020 متضمنة أربع فقرات قارة وهي: فقرة «ديما لا باس» وتهدف إلى تقديم المعلومات المفيدة ذات العلاقة بالمجال الصحي عبر مساعدة ذوي وذوات الإعاقة البصرية على تخطي الحجر المادي والحجر المعنوي. لهذا ارتكزت الفقرة على تمكين المستمعين والمستمعات من أرقام هواتف الأطباء المتطوعين لتقديم الاستشارات الصحية عبر الهاتف، مع تقديم بعض التمارين لإزالة التوتر والمساعدة على الاسترخاء وتحسين الدورة الدموية. وتمثلت الفقرة الثانية في فقرة قانونية بعنوان «اعرف حقك» بهدف تبسيط ونشر المعلومة القانونية (الدستور، قانون النهوض بذوي الإعاقة، الخ) من ناحية، وتمكين ذوي الإعاقة البصرية من الوصول الى الخدمات والمؤسسات، لاسيما لفائدة النساء ذوات الإعاقة البصرية من ناحية أخرى. يتم ذلك عبر إتاحة أسماء وأرقام هواتف الجمعيات والمراكز التي تؤمن الاستماع والإرشاد في مختلف جهات الجمهورية، وكذلك رفع المعرفة بالقانون عدد 58 لسنة 2017 الخاص بمناهضة العنف ضد النساء في تونس.

ديما لا باس

اعرف حقك

معلومة لايت

وتقدم الفقرة الثالثة «معلومة لايت» معلومات ترفيهية وثقافية حول المكتبات الصوتية، ونصائح وأفكار أطباق سهلة الإعداد، وألعاب فكرية أو ألعاب رياضية، ومعلومات حول شخصيات نسائية قيادية من ذوات الإعاقة عموما، ومن ذوات الإعاقة البصرية خصوصا.

ميني تاك

وتساعد الفقرة الرابعة «ميني تاك» على رفع الأمية الرقمية لذوي وذوات الإعاقة البصرية حتى يصبح لهم ولهن استقلالية في الاتصال والتواصل من ناحية، والتمكن من الاستفادة من التطبيقات والخدمات التي تسهل حياتهم مثل خدمات حجز سيارات الأجرة، وخدمات طلب المنتجات عن بعد مع توصيل المشتريات للمنازل من ناحية ثانية...

يمكن متابعة المجلة الصوتية «ديما مع بعضنا» على الرابط التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=_xzNZ2FHzuto

التثقيف المالي وما بعد كوفيد 19

المبادرة الثالثة لمركز «كوثر» في ظل الحجر الصحي ولفائدة الشباب من الجنسين ونشطاء المجتمع المدني في المنطقة العربية في عديد البلدان العربية، هي منح ثلاثمائة رخصة تعلّم عن بعد في مجال التثقيف المالي. العديد من مختلف الدول العربية معظمهم من النساء، سارعوا إلى التسجيل في هذه المبادرة الإقليمية واستفادوا من هذه الدورة التدريبية التي تهدف إلى محو الأمية المالية عبر تمكين المستفيدات والمستفيدين من المعرفة المالية التي يحتاجون إليها للمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والمساعدة في بناء مستقبل آمن. وقد بلغ العدد الإجمالي للمستفيدين 251 من بينهم 155 امرأة.

وأتاح التدريب الإلكتروني 375 دقيقة تعلم بما يعادل ست ساعات وخمسة وعشرين دقيقة، موزعة على ثلاث وحدات هي الموازنة والادخار والتصرف في الدين، يسبقها مدخل عام يتضمن شرحا للمفاهيم الأساسية في الإدارة المالية، وتشخيصا للوضعية المالية. تهدف وحدة الموازنة إلى تحسين إعداد الموازنة وإدارة الأموال، ومساعدة المتدربة والمتدرب على أخذ أفضل القرارات في مجال الإنفاق والادخار والاستثمار. وضمن وحدة الادخار، تتم مساعدة المتدربين والمتدربات على التعرف على أهمية الادخار ودوره في تحقيق الأهداف المالية، وإعداد مخطط الادخار. وفيما يتعلق بوحدة التصرف في الدين، فهي تمكّن من فهم مسؤوليات الاقتراض وإدارة الديون واختيار جهة الإقراض وتحديد التكاليف المرتبطة بالمنتجات.

هذه المبادرة هي في صميم عمل «كوثر» الذي أطلق منذ العام 2017 مركزه الإقليمي للشمول المالي باعتباره آلية من آليات الدعم المؤسسي. وهو يعتبر مركزا رائدا في تطوير أدوات متقدمة لقياس درجات المعرفة المالية، ووضع وتقديم المشورة والدعم الفنّي بشأن برامج التعليم والتثقيف المالي، ووضع مبادئ توجيهية تهدف إلى تعزيز المعرفة المالية في العالمين العربي والإفريقي.

هذا، وقد واصل المركز عمله فترة الحجر الصحي التي دامت حد كتابة هذا المقال، الشهرين من الزمن عبر ندوات افتراضية قام خلالها بالتقدم في الأنشطة التي يمكن العمل على تنفيذها عن بعد ●

صور فوتوغرافية تستوقف المرأة وكوفيد-19

أبرزت جائحة كوفيد 19 صورا متعددة ومتنوعة للمعيش اليومي للناس، تتشابه في مواضع عديدة، وتختلف وتتباين في مواضع أخرى بمقتضى اختلاف البشر والمكان والزمان والسياقات والموارد والاحتياجات والممارسات... وفي سياق كل ذلك، تظل الصورة أداة لتوثيق الوقائع بأدق تفاصيلها : بعفويتها وجماليتها ومصداقيتها وصخبها وواقعيتها... بما تحمله من أفراح أو من آلام ووضعيات عادية وأخرى غير متداولة، وبما تنقله من ناجحات أو إخفاقات، وبما تدعو إليه من وعي ويقظة أو حلم أم دعوة للأمن والسلم والتضامن...

ولا ريب أن من ضمن هذه الصور، صور لنساء يعشن تجارب مختلفة مع جائحة كوفيد 19، فمنهن فاعلات وناشطات وعاملات، يضطلعن بأدوار متعددة سواء في الفضاء العام أو الفضاء الخاص ويقدن مبادرات في مواجهة هذا الوضع الصحي الاستثنائي. ومنهن أيضا نساء فاقمت الجائحة معاناتهن وصرن معرضات لمخاطر مضاعفة ومستجدة أينما كنّ، أو أنهن مارسن نشاطهن «العادي» زمن الكورونا.

وحتى يوثق المركز لهذه التجربة التي يعيشها العالم بأسره بما تحمله من دروس ملهمة وممارسات جديدة وأدوار خارجة عن المألوف ومخاطر وجب التصدي لها بروح عالية من التضامن، بادر بالشراكة مع الجمعية التونسية للنساء الفوتوغرافيات إلى الإعداد لمعرض للصور الفوتوغرافية حول «المرأة وكوفيد19-».

تستهدف هذه المسابة الإقليمية المصورين الهواة والمحترفين من المنطقة العربية للمشاركة بصور فوتوغرافية، توضح وتوثق مواقف ووضعيات للمرأة/ والمرأة والرجل زمن الكورونا وفترة الحجر الصحي في العمل والحياة اليومية والمواقف الذاتية والعنف والتعاون الأسري والحجر الصحي في مختلف الفضاءات...

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

أحمد عبد الناظر - خبير في قضايا السكان والتنمية

بدعم من الصندوق السعودي للتنمية :

«كوثر» يواصل تعزيز قدرات اللاجئات السوريات لمواجهة التحديات ومصارعة الأزمات

أفرز الصراع في سوريا أكبر أزمة لجوء في التاريخ الدولي المعاصر، فحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يبلغ عدد اللاجئين في العالم 22,5 مليون شخص، 26 % منهم يعيشون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أكثر من نصفهم هم دون 18 سنة من العمر

ويحتلّ السوريون المرتبة الأولى عالميا في عدد اللاجئين إذ يقدّر عددهم حسب نفس المصدر بحوالي 6 مليون لاجئ ولاجئة يتوزّعون على عديد البلدان من أبرزها تركيا ولبنان التي يعيش فيها حسب آخر إحصاء (أفريل 2018) 969 ألف لاجئ سوري (17 % من مجموع اللاجئين السوريين) أغلبهم من النساء والأطفال، والأردن بحوالي 662 ألف لاجئ مسجّلين (11.7 % من المجموع). وتقدّر نسبة النساء السوريات بالنسبة إلى مجمل عدد اللاجئين السوريين في الأردن، بنحو 51 %، و28 % من العائلات السورية في الأردن ترأسها امرأة.

وبالرغم من جهود البلدان المستقبلة، يعيش اللاجئات واللاجئون السوريون، سواء داخل المخيمات أو خارجها، أزمة معقّدة ومعاناة متواصلة تتجدّد يوميا، أحيانا بأكثر حدة. وتشمل الأزمة ظروف عيشهم وأوضاعهم الصحيّة والتهديدات التي تمسّ من كرامتهم، وضياع حقوقهم واستغلال البعض منهم، وفقدانهم للكثير من مقومات الحياة الكريمة في ظل العوائق الإدارية والمجتمعية التي يواجهونها، وضعف الموارد اللازمة لتلبية احتياجات أعداد ضخمة منهم.

وتكون الفئات الهشّة، وفي مقدمتها النساء، هي الأكثر عرضة لتداعيات الصراعات واللجوء، والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان. فقد أبرزت التقارير المنشورة في الصدد، ومن بينها تقرير منظمة المرأة العربية عن أوضاع اللاجئات بالمنطقة العربية، أن وضع اللاجئات السوريات كارثيّ، فهنّ معرضات أكثر من غيرهن للمخاطر المتمثّلة في الفقر المدقع والمرض والعنف بكل أشكاله وخاصة الجنسي والنفسي منه، والاستغلال وتزويج القاصرات بدعوى «السترة» أو للحاجة المادية للأهل، وغيرها من أبشع صور الاستغلال.

المجتمع المدني في مواجهة الوباء

ولعلّ من أبرز العوامل التي تزيد من معاناة اللاجئات السوريات تواضع القدرات المعرفية والمهنيّة لدى أغلبهنّ، وهو ما يشكّل عائقا أمام مشاركة اقتصادية محتملة في دول اللجوء، ويقلّص كثيرا من فرص الشغل أمامهنّ. فيضطررن للعيش على المساعدات التي لا تفي بالحاجيات الأساسية، أو باعتماد أساليب وسلوكيات فيها دوس لكرامتهن وإهانة لهنّ، أو يجبرن على الرضوخ لاستغلال الوسطاء وتجار الأزمات والحروب.

وفي مثل هذه الظروف، تعجز المرأة اللاجئة وأفراد أسرتها عن الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم وبقاء نسبة كبيرة جدا من الأطفال اللاجئين خارج المدارس، والخدمات الصحية التي تعتبر من أبرز المشكلات التي تتعرض لها الأسر اللاجئة وخاصة النساء والأطفال. فبسبب السكن غير الصحي أو غير الملائم ونقص المستلزمات الصحية للنساء والأطفال، فضلا عن ارتفاع تكلفة العلاج وعجز المجتمع المدني عن توفير دعم كافٍ، وعدم وجود علاجات سريعة للأمراض المزمنة والطارئة والولادة وما يتبعه، يبقين دون متابعة صحية أيا كانت نوعية الخدمة الصحية.

أمام هذا الوضع، تحرّكت الكثير من الجهات الوطنية والإقليمية والدولية ومكونات المجتمع المدني لمساعدة المرأة والفتاة السورية اللاجئة، لا بتوفير المساعدات العينيّة فقط، بل بإطلاق مشاريع صغيرة تكون اللاجئة السورية فيها عنصرا فاعلا ومنتجا بعد أن يتمّ دعم قدرات المنتفعات، وتعزيز ثقتهنّ في أنفسهن ومرافقتهنّ في خطواتهن الأولى وتمكينهنّ من الفرص والمسالك التي تخرجهن من الأوضاع الكارثيّة إلى ظروف عيش أفضل. ويتنزّل مشروع «كوثر» بشقّيه في لبنان والأردن ضمن هذا الإطار بفضل دعم ومساندة من المملكة العربية السعودية، ممثلة في الصندوق السعودي للتنمية.

أزمة الكورونا: تعميق للجرح وتضييق للأفق

صحيح أن فيروس كورونا ضرب الجميع في مقتل، وشلّ الاقتصاديات والأنشطة وكل مظاهر العيش العادية، وأوجد واقعا يصعب على من هم قادرون وممكّنون عادة، فكيف يكون أثره على من ترك أرضه وبيته ونُظم عيشه ومقوماته، وعلى من لا يكتسب قدرات ومهارات تسمح له بالاندماج في بيئة غريبة عنه وليست دائما مساعدة له، وعلى من كان يعاني قبل الأزمة من تمييز متعدّد الواجهات؟

فالوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان دخل مراحل من الاضطراب والهشاشة وصعوبة العيش حتى قبل تفشي الوباء ويتواصل إلى اليوم. ولئن كان وقع ذلك

على مواطني البلد قاسيا وأليما، فلنا أن نتصوّر وقعه على اللاجئين والمُهجّرين وخاصة على النساء والأطفال منهم.
إن مشروع «كوثر» للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات اللاجئات السوريات وقع تصوّره واعتماده والشروع في تنفيذه قبل أن يحلّ الوباء بتداعياته، إلاّ أنه جاء في وقت ازدادت فيه الحاجة إليه. فآثار جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسيّة لن تتلاشى بالقضاء على الفيروس، لذلك سيكون وضع اللاجئات بعدها أصعب منه قبلها بكثير، وسيكنّ في حاجة إلى عناصر مواجهة أكثر فاعلية وجدوى. وهذا ما يرنو «كوثر» إلى المساهمة في تأمينه لعدد منهنّ.

يهدف المشروع إلى تحقيق التمكين المعرفي والاقتصادي لعدد من النساء والفتيات السوريات اللاجئات في كل من لبنان والأردن من أجل عيش كريم. وسيكون ذلك من خلال تعزيز قدراتهن معرفيا ومهنيّا، وتوفير فرص عملية تمكّن النساء والفتيات المنتفعات من المشروع من إنجاز أنشطة مدرّة للدخل. إضافة إلى المساهمة في تمكين النساء والفتيات المنتفعات من المشروع بما يسمح لهنّ ولأسرهنّ بالانتفاع أكثر بالخدمات الاجتماعية الأساسية وهي التعليم والصحة... ويعتمد تصوّر المشروع وتنفيذه مقاربة تشاركية تجعل من المستفيدات ومن العاملين على الميدان مباشرة مع اللاجئين شركاء فاعلين سواء في مرحلة التصوّر والإعداد، وهو ما حصل فعلا، في مرحلتي الإعداد والتنفيذ.

ويتضمن المشروع أربعة مكونات أساسية، تمثل الأول منها في تنظيم دورات تدريب مهني لعدد من النساء والفتيات السوريات اللاجئات في لبنان والأردن غير المشتغلات وغير المؤهّلات واللاتي يجدن صعوبة كبيرة في الاندماج في الحركة الاقتصادية في بلد اللجوء اعتبارا لتواضع مستوياتهن المعرفية والمهنيّة. ويستهدف المكون الثاني تعزيز القدرات الذاتية للمستفيدات بما يسمح لهنّ بحسن التواصل واكتساب الثقة في النفس والتوقّي من كل أشكال العنف والاستغلال، وذلك من خلال توفير التدريب حول موضوعات الحقوق الإنسانية، والمرأة والتمكين الشامل، وتقنيات التواصل والمحاورة... ويرتكز المكون الثالث على ربط الصلة بين المنتفعات من المشروع والجهات الداعمة ماديا وتقنيا للمشاريع الصغرى وللإدماج الاقتصادي على غرار بنوك الإقراض الصغير لأجفند في كل من لبنان والأردن، وجمعيات الإقراض الصغرى المتوفّرة، والجهات الرسمية والأهلية العاملة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ولو الظرفي، للاجئين عامة وللاجئات بصفة خاصة. ويتمثل المكون الرابع في تنظيم لقاءات إعلامية وتحفيزيّة مع عدد من الفاعلين المجتمعيين في البلدين المعنيين مثل الإعلاميين ومكونات المجتمع المدني المحلّي بغرض خلق بيئة مجتمعية ملائمة وداعمة تساعد على تحقيق نتائج المشروع وتعرّف بالظروف القاسية للمرأة اللاجئة وبواجب توفير الفرص لها لتعيش وأسرتها في ظروف لائقة وبكرامة واحترام كامل لحقوق الإنسان ●

practiced their “normal” activities during the time of coronavirus.

In order for the Center to document the experience of the entire world with its inspirational lessons, new practices, and extra-ordinary roles and risks that must be addressed in a high spirit of solidarity, it has undertaken in partnership with the Tunisian Association of Women photographers to prepare a photo exhibition on “Women and COVID-19”.

This regional endeavor targets amateur and professional photographers from the Arab region to participate with photographs, clarifying and documenting attitudes and situations of women / women and men during the time of coronavirus, the lockdown period in work, daily life, self-attitudes, violence, family cooperation and lockdown in various spaces ...

Financial Education and Post-COVID-19

The third initiative of the “CAWTAR” Center amid the lockdown and for the benefit of young men and women and civil society activists in the Arab region in many Arab countries is to grant three hundred distance learning licenses in the field of financial education.

Many people in various Arab countries, most of them women, have rushed to enroll in this regional initiative and have benefited from this training course which aims to financial literacy by providing female and male beneficiaries with the financial knowledge they need to participate effectively in economic life and help build a secure future. The total number of beneficiaries reached 251, including 155 women. The e-training provided 375 minutes of learning equivalent to six hours and twenty-five minutes, divided into three modules: budget, savings and debt management. They were preceded by a general approach that includes an explanation of the basic concepts of financial management and a diagnosis of the financial situation.

The Budget module aims to improve budget preparation and money management and to assist the trainee in making the best decisions in the area of spending, savings and investment.

Within the savings module, male and female trainees are assisted in learning about the importance of saving and its role in achieving financial goals, and preparing a savings scheme.

As for the debt management module, it enables an understanding of borrowing and debt management responsibilities, the choice of the lender and the determination of costs associated with the products.

This initiative is at the heart of the work of “CAWTAR”, which, since 2017, has launched its regional center for financial inclusion as a mechanism of institutional support. It is considered a leading center in developing advanced tools for measuring financial knowledge degrees, developing and providing technical advice and support on financial education and education programs, and developing guidelines aimed at enhancing financial knowledge in the Arab and African worlds.

Moreover, the Center has continued its work during the lockdown period that lasted until at the time of writing the present, two months, through virtual seminars during which progress has been made in activities that can be carried out remotely ●

standing as an educational and entertainment tool on the other hand.

Under the title “ Dima maa Baadhna” (Always Together), the audio magazine was launched in April 2020. It includes including four permanent sections, namely: “Dima Labess”. That section aims to provide useful information related to the health field by helping people with visual impairments to overcome the material lockdown and the moral confinement.

That is why the section focused on providing male and female listeners with volunteer doctors’ phone numbers to provide health consultations over the phone, while offering some exercises to relieve stress, help relax and improve blood circulation.

The second section was a legal section entitled “Know your right” with the aim of simplifying and disseminating the legal information (the constitution, the law for the advancement of persons with disabilities, etc.) on the one hand, and enabling those with visual disabilities to access services and institutions, especially for women with visual impairments on the other hand.

This is done by making available the names and phone numbers of the associations and centers that provide listening and guidance in various regions of the Republic, as well as raising knowledge of Law No. 58 of 2017 on combating violence against women in Tunisia.

The third section “light Information” provides entertainment and cultural information about audio libraries, tips and ideas for easy-to-prepare dishes, intellectual games or sports and information about leading female figures with disabilities

in general, and those with visual disabilities in particular.

The fourth section “mini-tech” helps to raise the digital illiteracy of people with visual disabilities so that they have the independence to communicate on the one hand and be able to benefit from applications and services that facilitate their lives such as taxi reservation services, and services for ordering products remotely with home purchases. ..
You can see the audio magazine “Dima Together” at the following link: https://www.youtube.com/watch?v=xzNZ2FHzuto

Striking photos of women and COVID-19

The COVID-19 pandemic highlighted 19 multiple and varied photos of people’s daily lives, similar in many places and differ and diverge in other places according to the difference of people, place and time, contexts, resources, needs and practices ...
In the context of all of this, the photo remains a tool for documenting the facts in the smallest detail: with its spontaneity, beauty, credibility, clamor and realism ... with the joys, pains, and ordinary and other unusual situations it carries, and the successes or failures it transmits, and what it calls from awareness and vigilance, or a dream or an invitation to security, peace and solidarity...
There is no doubt that among these photos, pictures of women living with different experiences with the COVID-19 pandemic, among them are actors, activists and workers, who play multiple roles, whether in the public space or the private space and lead initiatives in facing this exceptional health situation.
Among them are also women whom the pandemic worsened their suffering and have became exposed to double and renewed risks wherever they were, or they

In facing new health situation:

CAWTAR cares about blind people and groups of women and youth

Lobna Najjar - CAWTAR

The outbreak of the COVID-19 pandemic in all regions of the world and the imposition of lockdown under which, in most countries, including Arab countries was an exceptional and unforeseen challenge for governments and international and United Nations organizations and structures of civil society of all kinds and their areas of intervention and for individuals as well as various social groups.

The necessity to respond to the needs of different groups was evident and much more than that in terms of the ability to create added value in the work of organizations and their interventions in the face of what this epidemic imposed from divergence and a change in interests, agendas and methods of intervention.

Modern technology played a decisive role in this exceptional situation, as it provided possibilities and opportunities for communication and learning, improving knowledge and enhancing skills and learning from various experiences and initiatives.

The Center of Arab Women for Training and Research was not aloof from that new and rich dynamic at a time, as it continued to work to support civil society organizations and implement its programs, by modifying the working plans of its interventions based on the effects of this pandemic.

It worked on another level, and in the framework of partnership, as always, to create new dynamics that help the most vulnerable groups and contribute to raising the level of attention towards women's issues, their status and roles in various contexts and circumstances.

An audio magazine for people with visual impairments

With the spread of the new virus and after the Tunisian government - like other governments – took many strict measures to prevent the spread of the virus, such as the general lockdown and imposing curfew at early times, which forced people to stay at home for a long time, many problems and shortcomings in the daily life of individuals of all groups emerged.
In spite of the procedures and interventions implemented, the suffering of specific groups that have not been taken care of under this pandemic emerged. These are people with disabilities.

Therefore, the "CAWTAR" Center undertook in the framework of its partnership with the Tunisian Ibsar Association for the Culture and Leisure of blind and visually impaired people to launch an initiative specifically targeting this category.

It has been shown that those with visual impairments who are in general lockdown are in a definite need to access information of all kinds. They also need guidance and knowledge-raising at several levels.
Hence came the idea to launch an audio magazine on a YouTube channel broadcasting twice a week, providing important information on how to deal with the COVID-19 pandemic on the one hand and

The project aims to achieve the cognitive and economic empowerment of a number of Syrian refugee women and girls in both Lebanon and Jordan for a decent life.

This will be done through enhancing their knowledge and professional capabilities and providing practical opportunities for women and girls benefiting from the project to achieve income-generating activities.

This is besides contributing to empowering women and girls who benefit from the project in a way that allows them and their families to benefit more from basic social services, namely education and health...

The project's conceptualization and implementation adopt a participatory approach that makes beneficiaries and those working on the ground directly with refugees active partners both in the conceptualization and preparation stage, which is what really happened in the preparation and implementation stages.

The project includes four basic components. The first of which was to organize vocational training courses for a number of Syrian refugee women and girls in Lebanon and Jordan who are not employed and unqualified and who find it very difficult to integrate into the economic activity in the country of asylum due to their modest knowledge and professional levels.

The second component aims to enhance the self-abilities of the beneficiaries to allow them to communicate well and gain self-confidence and to prevent all forms of violence and exploitation, by providing training on human rights issues, women and comprehensive empowerment, communication and dialogue techniques...

The third component focuses on facilitating linkages between beneficiaries from the project and bodies providing financial and technical support for micro-projects and economic integration, such as AGFUND microfinance banks in Lebanon and Jordan, the available microcredit institutions and the official and private agencies involved in economic and social integration, even provisional, for refugees in general and female refugees in particular.

The fourth component involves organizing informational and motivational meetings with a number of community actors in the two countries concerned, such as media professionals and components of the local civil society.

This is in order to create an appropriate and supportive community environment that helps achieve the project results and identifies the harsh conditions of refugee women and the duty to provide them with opportunities to live along with their family in decent conditions, with dignity and full respect for human rights ●

Fragile groups, particularly women, are most vulnerable to the consequences of conflict and asylum, and gross human rights violations.

The reports published in this regard, including the report of the Arab Women Organization on the situation of refugee women in the Arab region, have highlighted that the situation of Syrian refugee women is catastrophic.

Indeed, they are more exposed than others to the dangers of extreme poverty, disease, violence in all its forms, especially sexual and psychological ones, and exploitation and marriage of minors under the pretext of "protection" or due to the material need of parents, and other heinous forms of exploitation.

One of the most prominent factors that aggravate the suffering of Syrian refugees is probably the modest knowledge and professional capabilities of most of them. This constitutes an impediment to possible economic participation in the countries of asylum, and greatly reduces the opportunities for employment before them.

They are forced to live on aid that does not meet basic needs, or adopt methods and behaviors trampling on their dignity or humiliating them, or are forced to submit to the exploitation of intermediaries and crisis and war merchants.

In such circumstances, refugee women and their family members are unable to benefit from basic social services such as education and to keep a very large proportion of refugee children out of school, and health services are among the most prominent problems facing refugee families, especially women and children.

Because of the unhealthy or inappropriate housing and the lack of health supplies for women and children, as well as the high cost of treatment and the inability of civil society to provide adequate support, and the lack of rapid treatments for chronic and urgent diseases and childbirth and its aftermath, they remain without health follow-up whatever the quality of the health service.

In the face of this situation, many national, regional and international bodies and components of civil society have moved to assist Syrian refugee women and girls, not only by providing in-kind assistance, but also by launching small projects.

Through these projects Syrian refugee will be an active and productive element after the capabilities of the beneficiaries have been strengthened and their self-confidence enhanced and after they were accompanied in their first steps and provided with opportunities and paths that will take them out of disastrous situations to better living conditions.

The "CAWTAR" project, in its two parts, in Lebanon and Jordan falls within this framework, thanks to the support of the Kingdom of Saudi Arabia represented by the Saudi Fund for Development .

Coronavirus: deepening of wounds and narrowing of horizons

It is true that the coronavirus fatally struck everyone, paralyzing economies, activities and all aspects of normal living, and created a reality that is difficult for those who are usually capable and empowered.

How will its impact be on those who left their land, home, living styles and components, and on those who do not acquire the capabilities and skills that allow them to integrate into an environment strange to them and not always helpful to him, and who were suffering from multi-facade discrimination before the crisis?

The economic and social situation in Lebanon has entered stages of turmoil, fragility and difficulty in living even before the outbreak of the pandemic and it continues to be until this day.

While its impact on this country's citizens was harsh and painful, we can imagine its impact on refugees and displaced persons, especially on women and children among them.

The "CAWTAR" project for the economic and social empowerment of Syrian refugee women and girls was envisioned, adopted, and begun to be implemented before the outbreak of the pandemic and its repercussions, but it came at a time when the need for it increased.

The effects of the coronavirus pandemic and its economic, social and psychological repercussions will not be eradicated by eliminating the virus.

Therefore, the female refugee situation in the post-pandemic will be more difficult than it is before it, and will need more effective and feasible confrontational elements. This is what CAWTAR aspires to contribute to securing for a number of them.

With the support of the Saudi Fund for Development:

"CAWTAR" continues to strengthen the capacity of Syrian women refugees to meet challenges and address crises

Ahmed Abdelnadher - CAWTAR

SFD
الصندوق السعودي للتنمية
Saudi Fund for Development

The conflict in Syria has produced the largest refugee crisis in contemporary international history, according to the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees.

The number of refugees in the world is 22.5 million people, 26% of whom live in the MENA region; more than half of them are under 18 years of age.

The Syrians are ranked first in the world in the number of refugees, as it is estimated that the number of refugees according to the same source is about 6 million refugees.

They are distributed in many countries, most notably Turkey and Lebanon where 969 thousand Syrian refugees (17% of the total Syrian refugees) live according to the latest census (April 2018), most of them of women and children.

Then came Jordan with about 662 thousand registered refugees (11.7% of the total).

The percentage of Syrian women from the total number of Syrian refugees in Jordan is estimated at 51%, and 28% of the Syrian families in Jordan are headed by a woman.

Despite the efforts of the recipient countries, Syrian women and men refugees, both inside and outside the camps, live in a complex crisis and the suffering that is renewed daily, sometimes more severely.

The crisis includes their living conditions, health conditions, threats to their dignity, the loss of their rights, the exploitation of some of them, the loss of many elements of a decent life in light of the administrative and societal obstacles they face and the weakness of the resources needed to meet the needs of huge numbers of them.

and strategies to deal with the repercussions that may be huge on the economic and social levels, and emerging and unprecedented at the cultural levels.

These organizations should probably rethink their tools and mechanisms of work. We are on the verge of a stage where the demand for practical and field interventions will increase, which will not be compensated by data and theoretical positions.

Mechanisms of empowerment, capacity-building and policy work may be the primary entry point for these institutions in order to interact with the developments and changes in reality.

Unfortunately, factors that are related to the contexts in which these organizations operate and that have been mentioned previously, will play a crucial role in determining the effectiveness and ability to face future challenges.

Civil Society and coronavirus: Evaluations and Opportunities

There are a number of points that should be taken into consideration when considering future roles of society and which the current circumstances can be an opportunity to put forward. They mainly concern human rights and defense civil society organizations, as well as development organizations.

First: The hypotheses regarding the future impacts of the pandemic are multiple. Therefore, civil society organizations, especially those that have experiences, expertise and networks of relationships, must begin the situation assessment processes in order to build strategic visions, and define the level and the size of the changes required in directions and programs.

Second: There is a need to assess the current conditions to extract lessons learned related to preparedness in dealing with crises and emergencies in terms of tools, resources and networks of relationships.

Third: the current circumstances have imposed on everyone the use of information technology and social media to communicate and consult, and even in implementing activities related to awareness and capacity development, and this issue can be used even in normal circumstances to achieve effective communication at lower costs.

Fourth: It is expected that the issue of resource development will be strongly put forward during the coming period, whether due to the possibility of a further decline in support of civil society organizations with a possible economic recession, or a re-orientation of support towards charitable and relief actions that have gained greater legitimacy in the current circumstances.

This requires developing visions and deepening communication with donors to avoid potential resource shortages.

Finally: There is no doubt that the next stage will require, perhaps more than ever, the activation of the developmental, social and cultural roles of civil society organizations.

Therefore, there is an urgent need to reinforce efforts to reform civil society environments in the Arab region, and to effectively recognize the partnership of civil society in development paths.

The restrictions imposed in many countries have led to a “civil loss” that does not conform to the requirements of development, as well as the requirements for recovery in the post-pandemic. ●

On the other hand, Arab countries differ among themselves in the nature and degree of development and effectiveness of civil society organizations.

Therefore, it is not possible to make comparisons between countries, as each country has its own context.

On the third hand, the political and legal frameworks of civil society differ from one country to another, although restriction is the dominant feature in most Arab countries. The latter include those where the pandemic has come and their civil societies are already constrained by restrictions that prevent their ability to implement their traditional activities and programs, as they are lacking capabilities or resources allowing them to quickly and effectively respond to the crisis.

Finally, consideration must also be given to the development that occurred during the past years and the emergence of what can be called "virtual activism", which is a broad space for interventions and activities from various sides, multiple trends and contradictory messages.

Civil Society and coronavirus: Now and Later

Given these multiple factors, the roles and positions of society can be considered at two levels: the first level is immediate, and it is related to the ability to deal with the current crisis.

As for the second level it pertains to the future, that is, the role expected from the civil society to deal with the effects and repercussions of the crisis later.

Regarding the first level, a set of basic features can be identified, including that there is a rapid response initiated by many organizations in quite a few Arab countries, specifically in activities aimed at preventing the pandemic.

This was whether through disinfection or awareness about health rules, especially in poor and marginalized societies, as well as charitable activities related to distributing food or providing primary health services to some of the most affected groups.

In view of this trend, it can be said that organizations that have a presence in poor and marginalized places have greater ability to act, on top of them charitable organizations and a number of grassroots development organizations.

The work of these organizations has been facilitated by access to resources, access to local communities, and uneasy relationships with political authorities.

In fact, it is difficult to assess the effectiveness of such activities, because a large part of them are monitored through social media, and some of them may be for advertising purposes.

On the other hand, it appears that human rights and defense civil society organizations, whose presence is weak in some countries or constrained by legal and political restrictions in other countries, have not been able to respond quickly to the pandemic.

Moreover, they seem unable to even carry out their traditional activities due to the prevailing lockdown measures. And if there are responses to the crisis, it may be through focusing on a number of claims related to the conditions of groups that may be more vulnerable to infection with the virus in prisons or refugee camps.

This response may also be in facing a phenomena exacerbated by emergency situations, particularly family violence, as well as major issues that have been passed over under pressure of engagement in a pandemic, such as immigration issues and situations in areas of armed conflict.

Here, in particular, we can talk about "civil loss". If we look at the role of women's organizations, especially those that provide psychological and legal support services, it can be said that the restrictions imposed on the work of these organizations as well as the weakness of resources create a gap to meet actual needs and requirements to deal with phenomena of domestic violence accompanying the lockdown measures.

This gap is not addressed by defensive methods, despite their importance, but the most important is direct psychological, social and legal support services.

On the second level, i.e. readiness and the ability to deal with the effects and repercussions of the spread of the pandemic, all indicators confirm that the effects and repercussions of measures and actions taken on a global scale will have a significant impact on the social, economic and cultural conditions of large sectors, and the situation may worsen in the near future.

In this context, the agendas of charitable and relief organizations can be clear because they depend on a simple equation, which is to meet direct needs, and development organizations can be active in the fields of employment and microcredit, and probably in the health and educational fields.

There are many organizations and bodies ready for such activities, and the challenge is to have the resources to meet these needs. The biggest challenge for human and defense organizations remains their need to build visions

The civil actor and "civil loss"

Yousry Mostafa, Researcher - Egypt

There is no doubt that several civil society organizations in many regions of the world have faced challenges and crises at the local levels that may be more severe and dangerous than what we are witnessing now, such as wars, natural and environmental disasters, and even epidemics of limited spread.

In the Arab region, wars and conflicts were among the greatest challenges facing civil society organizations in many countries.

Indeed, some of these organizations have even been created under catastrophic situations, or adjusted to them by renewing their method of work or changing its scope.

However, it can be said that the world, and necessarily civil society organizations, has not faced a challenge like the current challenge associated with the invasion of the coronavirus.

Therefore, we are trying here to focus on the manifestations of the mobility of civil society organizations in general in facing this challenge, because women's organizations and / or those working in the field of women and their rights and conditions and the advancement of their status are an integral part of it.

What we are witnessing now is different due to its cosmic nature and the imposition of preventive global measures and provisions that have their immediate economic, social and cultural effects which may extend for a long period of time.

When it comes to confronting the pandemic, the primary responsibility rests with states at the local levels with their political, health and security institutions.

However, it is obviously assumed and expected that civil society organizations, as an integral part of societal dynamics will play a major role in facing the pandemic and in addressing its future effects.

It would be inappropriate to talk about the role of civil society in the Arab region in facing the emergency epidemiological situation without mentioning the context in which it operates, and accordingly its capabilities and orientations.

First, civil society itself is, as is well known, very diverse between charitable, legal, developmental, and relief.

As we will notice, the effects of the current situation differ from one sector to another, as we will explain later.

However, it expands, within the age group 15-24 years, meaning those who are supposed to be in school, with the rate of those who use the Internet among males becoming 26.3 percent compared to 17.9 percent for females.

The crisis has deepened structural problems that we have experienced and others that we have turned a blind eye to or have postponed or that have been affected by reform policies.

For the first time, the region found itself in a phase of confusion and deficit, which is certainly like all other regions of the world, but at the most basic levels of crisis management.

The most prominent levels of crisis management are probably those that relate to the phenomenon of violence that has spread throughout the world, especially in terms of shelters for survivors of violence which have long been requested by civil society organizations in the Arab region, and were rejected mainly for many cultural and social reasons.

Coronavirus came to put the victim and the executioner under one roof, its doors closed, and from inside she cannot call for help, and if she does, those outside it cannot help.

Violence has multiplied dozens of times in countries where distress lines were available. It has revealed not only the pervasiveness of violence against women in our culture, but also the inability of countries and institutions to devise the best way to reduce it.

It is probably an integral part of a violent public scene in which women are the weakest link, or perhaps the cultural dimension, which is always absent from our developmental treatments? Or perhaps it is a political, cultural, religious, and even media-entertaining discourse that normalizes with violence and makes it an ordinary practice.

Under these circumstances, we noted another paradox that concerned civil society with what is active on the ground on the one hand and the measures that limit its movement in it on the other hand.

That paradox was reinforced by an official discourse calling for supporting its efforts without decision-makers undertaking to single them out with special decisions, or excluding them from some measures of general lockdown in an explicit text. They may have also provided them with travel permits across cities and governorates to play a fundamental role within their tasks, if not the nature of their existence.

However, these organizations have made efforts and members of the CAWTAR's Network for Gender and Development have provided us with some of their initiatives that you will see in this issue.

Everyone has been preoccupied with the pandemic with figures and purely preventive, curative and social measures and "insights" on economic implications in the short, medium and long terms. ●

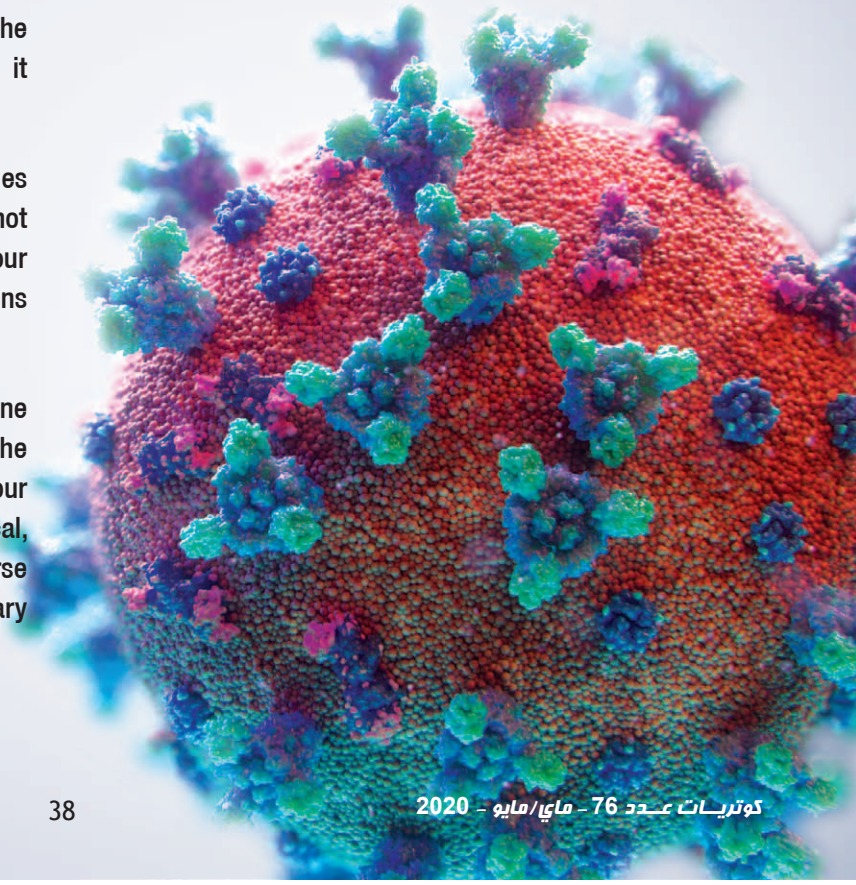

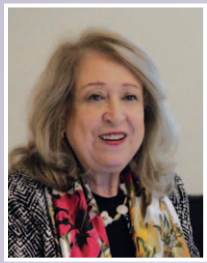

Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

The Arab countries have, one after the other, moved to adopting a series of preventive measures for their citizens against the coronavirus pandemic.

The pandemic has not only isolated states, but also people from each others though this has differed from countries to others.

Indeed, some were strict in decreeing a general lockdown imposed by the crisis, others were less stringent and more others did not even have the authority to implement it fully.

Whatever the discipline of people, a large number of citizens were confined to their homes in a first of its kind in the last fifty years. This is not to mention the reality of peoples that have been living through wars on a daily basis.

This new situation has produced positive and negative, if not dangerous, manifestations in the times of the coronavirus and beyond with its pre-crisis roots.

News headlines and screens have changed and coverage of daily events led to the emergence of new expertise from both sexes on the front line in countering the pandemic.

However, women, among them, stood out in more than an area.

Citizens in Arab countries have discovered female White armies and needed women's help in the manufacture of masks, disinfectants and in awareness-raising, solidarity and humanism on the ground or online…

Women farmers continued working in most of the countries as if there were no pandemic in the country. They did it either out of necessity or owing to State negligence of them or it turning a blind eye to secure food.

As in every difficult phase or turn of events, women emerge as the main pillars in exiting the crisis.

The crisis has also brought to light talented young women and men able to invent the latest equipment, including robots and ventilators, even multifunctional ones at a cost of manufacture much less than the cost of import. They did it either voluntarily or through voluntary donations source or under the supervision of universities, research centers and associations or with the support of the authorities, particularly in the context of calls for participation in innovative projects.

This is besides online platforms that facilitate services and consultations in several areas.

The Arab region is certainly in the bottom when it comes to technological innovation breakthroughs, especially compared to other regions of the world.

However, the coronavirus also revealed Arab women and men expertise going toe-to-toe with international expertise well recognized in their area of competence.

On technology side, the crisis, along with the decision to close schools between Arab countries and within a single country, showed the major gap that prevented children and youth from continuing the school year. It rather deprived a group of those who lack it from distance education.

As was the case also with regard to remote work or virtual seminars held by Arab organizations and which others were not even able to participate in.

Looking at the indicators of the digital divide between women and men in the Arab region, we find that their repercussions will be more severe for women.

According to the International Telecommunications Union report for 2017, the gap appears not to be large in general, as the proportion of female users is 39.4 percent compared to 47.7 percent for men.

Cawtaryat
76 - 2020
Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research

Civil society in face of pandemic

The civil actor and "civil loss"

In facing new health situation:

CAWTAR cares abou blind people and groups of women and youth

كوتريات عدد 76 ماي/مايو - 2020
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 76 - 2020

• المديرة التنفيذية : د. سكينة بوراوي
• مديرة التحرير : اعتدال المجبري
• رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
• فريق التحرير : يسري مصطفى- مصر
آية نبيل - مصر
حياة الحريري - لبنان
يوسف الكمري - المغرب
احمد عبد الناظر - تونس
خلود العامري - العراق

الآراء الواردة في المقالات الممضاة تعبر عن الرأي الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily reflect the view of cawtar

CAWTARYAT
7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch
https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw
https://twitter.com/CAWTAR_NGO